التنمية المستدامة للمياه بين العراق وتركيا

م. انتصار محمود عبد الخضر
جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية

البريد الإلكتروني Email : intesar.khathr@uobasrah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، دجلة والفرات، المشاريع التنموية والاقتصادية، العلاقات العراقية التركية، الاتفاقيات الثنائية.

كيفية اقتباس البحث

عبد الخضر، انتصار محمود ، التنمية المستدامة للمياه بين العراق وتركيا،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Sustainable Water Development between Iraq and Turkey

st. Intisar Mahmoud Abdul Khathr
University of Basra/College of Education for Human Sciences

Keywords : Sustainable development, Tigris and Euphrates basins, development and economic projects, Iraqi-Turkish relations, bilateral agreements.

How To Cite This Article
Abdul Khathr, Intisar Mahmoud , Sustainable Water Development between Iraq and Turkey,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract: The Tigris and Euphrates are international rivers, and their waters are a strategic element for development, necessitating continuous efforts to achieve their most efficient use. However, Turkey has aimed to use the water for political purposes, bargaining with Iraq over its oil resources and using the water in ways that threaten Iraq's vital interests.
The water issue is one of the most complex problems facing Turkish-Arab relations, particularly with Iraq. The Turkish government believed that the water flowing in the Tigris and Euphrates basins was Turkish water because it originated in Turkish territory, and therefore it was not obligated to provide Iraq with a fixed share. This led the Iraqi government to sign agreements with Turkey for development and economic projects. The Turkish government agreed to these agreements but later violated them. Iraq recently confronted Turkish policy and demanded its legal rights to the waters of the Tigris and Euphrates, prompting the Turkish government to halt the flow of water. The Iraqi

government complied with the conditions set by Turkey, and thus the water issue between Turkey and Iraq remains unresolved to this day.

The water issue between Turkey and Iraq persists to this day. The water problem between Iraq and Turkey first emerged in the mid-1970s following Turkey's completion of the Keban Dam, one of the country's largest dams, and the subsequent water storage. Water scarcity in Iraq reached critical levels due to the imbalance between limited supply and increasing demand. Among the serious consequences that Iraq's future may face are water projects related to the Tigris and Euphrates rivers undertaken by its neighbors—Turkey, Syria, and Iran—which have resulted in these countries infringing upon Iraq's water rights in the Tigris and Euphrates due to illegal practices employed in their projects.

الملخص : ان دجلة والفرات نهران دوليان وتعتبر مياههما عنصرا استراتيجيا في التنمية الامر الذي يتطلب ضرورة العمل بأستمرار للوصول به الى اكفأ استخدام. لكن تركيا هدفت الى استخدام المياه لأغراض سياسية ومساومة العراق في خيراته النفطية واستخدام المياه بما يهدد المصالح الحيوية في العراق.

عدة مشكلة المياه من اعقد القضايا والمشاكل التي واجهت العلاقات التركية – العربية ولاسيما العراق، اعتقدت الحكومة التركية بإن المياه الجارية في حوضي دجلة والفرات هي مياه تركية لأنها تنبع من الأراضي التركية وانها غير ملزمة بإعطاء حصة ثابتة للعراق، مما حدا بالحكومة العراقية الى توقيع اتفاقيات مع الجانب التركي لأقامه المشاريع التنموية والاقتصادية، وافقت الحكومة التركية على ذلك لكنها اخلت بتلك الاتفاقيات فيما بعد فوقف العراق بوجه السياسة التركية في الآونة الأخيرة، وطالب بحقوقه القانونية لمياه دجلة والفرات مما حدا بالحكومة التركية الى وجوب وقف ضخ المياه، عمدت الحكومة العراقية الى الالتزام بالشروط الي قدمتها تركيا، وبذلك بقيت مشكلة المياه بين تركيا والعراق الى الوقت الحاضر.

تعد مسألة المياه مشكلة مستعصية اذا لم نجد الحلول الجذرية لها في ظل تصاعد حالة الجفاف والتصحر وندرة المياه نتيجة التغييرات المناخية والاحتباس الحراري، يعاني العراق من ندرة كبيرة في المياه بين اغلب مناطقه اذ تبلغ كمية المياه المتاحة للفرد سنويا في هذه المنطقة حوالي ١٢٠٠ متر مكعب فقط بينما متوسط كمية المياه المتاحة للفرد على مستوى العالم ٧٠٠٠ متر مكعب مع توقع ازدياد ازمة المياه في المنطقة جراء النمو السكاني مع تراجع كمية المياه المتاحة للنصف مستقبلا خاصة ان العراق يعتمد على المياه السطحية من انهار دولية هي دجلة والفرات.

١ –التمهيد

ان الموارد المائية من اساسيات التنمية المستدامة ولا يعد توافر المياه كما ونوعا المورد الاساس للتنمية الزراعية والصناعية والسياحية حسب بل ايضا للحياة اليومية وقد ادى التزايد السكاني والنمو الاقتصادي الى تزايد الطلب على المياه. تحتل المياه مكانة فريدة بين مختلف مصادر الطاقة بسبب قدرتها على العمل بصورة مستمرة ومتجددة ولا توجد لها اثار سلبية على البيئة، واذا استطاع الإنسان ان يعيش بلا نفط فليس بمقدوره الاستغناء عن الماء[١].

المياه من أكثر الموارد الأساسية تجاوزا للحدود، و تسن البلدان تشريعات للمياه لاعتبارها من الأصول الوطنية، إلا انها تتجاوز الحدود السياسية في صورة أنهار وبحيرات ومستودعات للمياه الجوفية[٢]. و المياه العابرة للحدود تمدد الترابط عبر الحدود الوطنية، وتربط مستخدمي المياه في مختلف البلدان من خلال نظام دولي مشترك[٢]. تزداد صعوبة ادارة هذا المورد الاستراتيجي في ظل تزايد التنافس الدولي عليه كونه عنصر ادامة الحياة الرئيسي [٣].

أن التنافس على المياه يؤدي إلى إيجاد متطلبات متضاربة مما يؤدي بدوره إلى وضع صانعي السياسات أمام خيارات ذات آثار تتعلق بالمساواة والتنمية البشرية والحد من الفقر في هذا الإطار، تعمل المؤسسات الوطنية والهيئات التشريعية على تقديم الآليات اللازمة لمعالجة هذه الخيارات إلا أنه من المتعذر إيجاد هيكل مؤسسي معادل بالنسبة للمجاري المائية التي تتدفق عبر الحدود، الأمر الذي تترتب عليه بعض التداعيات. ففي حالة حدوث ندرة في المياه مقارنة بالطلب، يشتد التنافس عبر الحدود على مياه الأنهار المشتركة وغيرها من الموارد المائية، وفي حالة عدم توفر آليات مؤسسية للاستجابة للمشاكل العابرة للحدود من المحتمل أن يقضي هذا التنافس إلى صراعات عنيفة، لقد أدى شبح التنافس المتزايد على المياه بين البلدان إلى جدل عام، إذ يتنبأ البعض بمستقبل تتنازعه حروب المياه عندما تؤكد البلدان على مطالباتها التنافسية على المياه، وبذلك قد تكون المياه عنصر لزيادة حدة الصراع في العقود القادمة[٤].

تتسبب المياه العابرة للحدود في أغلب الأحيان في إحداث بعض التوترات بين المجتمعات التي تربط بينها، لأنها تختلف عن أي مورد آخر من الموارد النادرة في نواح مهمة؛ إذ أنها تشكل جوهر كافة جوانب المجتمع البشري، من البيئة إلى الزراعة إلى الصناعة[٥]. كما أنها تعد عاملاً حيويا للحياة، مثلها في ذلك مثل الهواء ، و تمثل أيضا جزءًا لا يتجزأ من نظم الإنتاج التي تعمل على تحقيق الثراء والرفاهية ونظرا لأن المياه مورد متدفق وليست كيانا جامدا، فإن استخدامها في بلد يتأثر من جراء استخدامها في البلدان الأخرى، وهي على طرف النقيض من النفط أو الفحم،

لا يمكن إدارتها مطلقا لغرض واحد فقط، أو لصالح بلد واحد فقط لاسيما في حالة المياه العابرة للحدود[٦].

تبلغ مساحة تركيا ٧٨٣.٥ كم ٩٨% منها يابسة، ويبلغ طول سواحلها ٧٢٠٠ كم، بينما تمتد حدودها البرية ٣٥٢ كم مع العراق[٧]. تعرف تركيا جغرافياً بأنها "مركز العالم"، فموقعها النقطة التي تلتقي عندها القارات الثلاث التي تمثل العالم القديم إلى ما قبل اكتشاف الأميركتين. و كان البحر المتوسط ساحة الصراع الحضاري الأهم في العالم[٨].

إن تركيا تقع على مسافة واحدة من أوروبا وروسيا والشرق الأوسط"[٩]. وأما موقع تركيا فيربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين اللتين تعتبران مركزا للمصادر الاقتصادية، فتعد شبه جزيرة الأناضول أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الاستراتيجي الذي يطوق القارة الأورآسيوية[١٠]. وبالإضافة إلى الموقع التركي المتميز "مدينة شرق أوسطية، ومدينة أوروبية شرقية، ومدينة للبحر الأسود، ومدينة للبحر المتوسط، كانت القسطنطينية بطبيعتها مطمعا للجميع[١١] تعد تركيا من الدول تربطها علاقات تاريخية عميقة الجذور بدول الشرق الأوسط[١٢].

ان تركيا تأخذ شكلاً مستطيلا يمتد من السواحل الايجية ومن البحر الاسود الى البحر لمتوسط وتقع ٣% من مساحة تركيا في اوربا وهو الجزء المعروف بتراقيا، أما الباقي يمثل٩٧ % فيقع في قارة اسيا الذي يعرف بأناضوليا، ونتيجة لهذه الامتدادات الحدودية فان الموقع اعطى لتركيا أهمية بحرية وبرية للاتصال الاستراتيجي الرخيص[١٣].

ان حجم السكان يألف عنصراً من عناصر القوة الدولة وعامل السكان بقدرته المتنامية في تركيا، ويتالف السكان في تركيا من الاتراك بنسبة ٨٥-٩٠% ومن كالأكراد ٦% و ٩% ويسكنون في ولايتين وان بتليس في شرق تركيا وديار بكر اما العرب يشكلون ٢% ويسكنون في الاسكندرونة وانطاكية[١٤] .

لذا يمكن القول الخرائط السياسة والاقتصاد اضافت الى تركيا أهمية مضاعفة، فتركيا في التاريخ الحديث والمعاصر نقطة التقاء المشاريع الحضارية المتصارعة كما انها تمثل المعبر الرئيسي لخطوط وامدادات الطاقة والمواد الخام التي تتبادل بين الشرق والغرب ولايمكن لدولة في هذا المكان الا ان تكون امبراطورية فتزداد بموقعها الجغرافي قوة الى قوتها وتكون مسرحاً لمطامع من حولها[١٥].

٢-العلاقات العراقية التركية

ان اعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، كانت نقطة التحول الأساس في السياسة التركية متجهة نحو الغرب للأخذ بأسباب تقدمه فتشكلت قوة اقتصادية ذات ثقل نوعي في الشرق

الأوسط كما انها كانت من القوى العسكرية الرئيسية في العالم[١٦]، فبدأت تركيا بتأسيس الجمهورية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣، اتخذت من انقره مقراً لها بقيادة مصطفى كمال اتاتورك[١٧]، فيما ارتبط العراق وتركيا بروابط ثقافية وسياسية واقتصادية ودينية[١٨].أتسمت العلاقات العراقية – التركية بالاتجاه نحو حفظ التقاطعات ونقاط الخلاف وصولاً الى تطور مستويات العلاقات الثنائية، فقد جرى تسوية مشكلة الموصل والتي فتحت أفاقاً جديدة للعلاقات بين البلدين[١٩].

أما الحكومة التركية فقد أعلنت اعترافها بالعراق عام ١٩٢٧[٢٠]، و تم تعيين وزيرين مفوضين في أنقرة وبغداد، فضلا عن تبادل الزيارات بين البلدين ، ففي ايلول ١٩٣٠قام نوري سعيد[٢١] بزيارة رسمية الى تركيا للبحث في قضية الأمن على الحدود العراقية التركية، و بحث قضية النفط، أسهمت تلك الزيارة في تطوير العلاقات بين البلدين ، اذ اثار الرئيس التركي آنذاك مصطفى كمال اتاتورك في خطاب له في ايار ١٩٣١، عن العلاقات القائمة بين العراق وتركيا، اذ قال "ان علاقات تركيا مع العراق جارية بإخلاص، وهي تستند الى رغبتهما في السلم والتعاون"[٢٢].

فوجه الرئيس التركي آنذاك مصطفى كمال اتاتورك دعوة للملك فيصل، وبالفعل قام الأخير بزيارة تركيا في تموز ١٩٣١، وتبادلا النقاش عن رغبة حكومتيهما في ترسيخ العلاقات وتطويرها بما يخدم مصالح شعبيهما، وتم رفض البلدين على ضرورة تأمين حفظ الأمن والنظام على الحدود ووجوب التمسك بمبدأ عدم افساح المجال في داخل الدولتين لأية محاولة للاخلال بأمن الأخر[٢٣]، أحدثت تلك الزيارات تقارباً بين البلدين وأصبحت العلاقات متبادلة، وتم عقد اتفاقيات عدة منها توقيع معاهدة في كانون الثاني ١٩٣٢ حول حدوث خرق أمني بين البلدين[٢٤].

تطورت العلاقات السياسية نحو استراتيجية إقليمية اذ أنضم العراق في٨ تموز ١٩٣٧ الى ميثاق سعد آباد والذي تعهد جميع الاطراف فيه على الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية، ومراعاة حرمة الحدود المشتركة، فضلا عن التشاور فيما يخص كل الاختلافات التي لها صيغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتركة و الامتناع عن ممارسة أي عدوان تجاه الأخر[٢٥]، وفي عام ١٩٤٦ وقع نوري السعيد معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين[٢٦].

شهدت العلاقات العراقية – التركية في شباط عام ١٩٥٥مرحلة جديدة من التطور، اذ وقع البلدان على معاهدة دفاع مشترك تضمنت التعهد بالتعاون لصد أي عدوان قد يقع بين البلدين سواء من داخل المنطقة، أو من خارجها استناداً الى حق الدفاع الشرعي الذي أقرته المادة ٥١من ميثاق الأمم المتحدة والذي انضمت اليه كل من ايران والمملكة المتحدة والباكستان، كما

انضمت اليه الولايات المتحدة الامريكية بوصفها عضواً مراقباً، وقد سميت تلك المعاهدة بحلف بغداد[٢٧] ،والذي أحدث نقلة نوعية في علاقات تركيا مع العراق ، واستمرت العلاقة بين البلدين حتى عام ١٩٥٨، عندما حدث تغيير في نظام الحكم في العراق وتحول نحو النظام الجمهوري، ليعلن انسحابه من حلف بغداد في الرابع والعشرين من آذار ١٩٥٩، وبعدها تم نقل مقر الحلف من بغداد الى أنقرة واطلق عليه فيما بعد تسمية بـ "المعاهدة المركزية"، في أب ١٩٥٩[٢٨] وعلى أثرها حدث توتر في العلاقات بين البلدين، أعلن وزير الخارجية التركية آنذاك فطين رشدي زورلوا [٢٩] من خلال مؤتمر صحفي في تموز ١٩٥٨، اذ صرح "ان تركيا غير مستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق"[٣٠] كما حاولت التدخل عسكريا للإطاحة بنظام الحكم في العراق والقضاء على الثورة فيه، الا انه ونتيجة للضغوط التي تعرضت لها تركيا من قبل القوى السياسية التركية وحتى من قبل ايران وباكستان أعلنت الحكومة التركية إعترافها الرسمي بالحكومة العراقية آنذاك[٣١].

أخذت العلاقات بالتحسن لاسيما بعد عام ١٩٦٣، اذ عقدت العديد من الاتفاقيات ومنها تجارية في اب ١٩٦٥ وأخرى في مجال التعاون السياسي[٣٢].وفي عام ١٩٧٢ وقعت تركيا بروتوكولاً اقتصادياً مع العراق لدعم التعاون الاقتصادي بينهما في النفط والتجارة والترانزيت، فضلاً عن اتفاقية خط انابيب النفط في أب ١٩٧٣[٣٣]، وعلى الرغم من أن التعاون العراقي– التركي قد ازداد قوة في الثمانينيات وبعد موقف تركيا من الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠–١٩٨٨[٣٤] الذي اتسم بالحياد ولعل سبب ذلك يعود إلى العلاقات التجارية التي كانت تربطها بالعراق وايران[٣٥].

وبدخول العراق الكويت في أب ١٩٩٠ اعلنت الحكومة التركية رغبتها بذلك لأنه يخدم مصالحها، فقد أعلن الرئيس التركي انذآك توركوت اوزال[٣٦] إحتلال العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الذي كان قد بدأ يضمر، وعدت أزمة الخليج الثانية ضرورية لتركيا لترى القدرة العسكرية للعراق تتفكك، لذا وقفت تركيا الى جانب المعسكر المعادي للعراق وسمحت القوات التحالف الدولي بإستخدام القواعد الاطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق[٣٧] لذا يمكننا القول ان موقف العراق حيال تركيا يعد مثال واضح للدبلوماسية الوقائية.

٣–سياسة الدبلوماسية الوقائية العراقية حيال تنمية المياه التركية

الدبلوماسية الوقائية هي خلق الاليات القانونية والسياسية للحيلولة دون وصول الصراعات الدولية الى مرحلة النزاع المسلح لتحقيق الامن العالمي، يعد حوضي دجلة والفرات(*) من الاحواض المائية المهمة التي تعد من أهم مسببات الصراع، نتيجة تعقد المشكلة وسعي دولة المنبع تركيا

الى استغلال هذه الثروة وبما يؤمن مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب مصالح دول الحوض الاخرى[٣٨].

ان تركيا تمتاز بغزارة مواردها المائية ، نتيجة غزارة الامطار والتي يقدر معدلها السنوي بـ ٦٥٩ ملم ، فضلاً عن قلة كمية التبخر السنوي ، وتبلغ كمية الموارد المائية في تركيا نحو ٥١٨كم مكعب / سنة تشكل المياه السطحية منها ١٨٥كم مكعب سنة ، والمياه الجوفية ٢٣٥كم مكعب / سنة اما الباقي وقدرة ٨٠ كم مكعب / سنة فيضيع بالتبخر لذلك فأن كمية المياه المتاحة تقدر بنحو ٤٣٨ كم مكعب /سنة ، تتركز النسبة الكبرى من مياه تركيا في حوضي دجلة والفرات في شرقي تركيا والتي تشكل نسبة ٤،٣٠% من اجمالي المياه السطحية في تركيا وهي ذات قدرة على توليد طاقة كهرومائية تصل الى ٥١٣٧١ ميكاواط ، والتي تولد ما مقدارة ٤٤٩ مليار كيلو واط / ساعة ، كما تشكل القدرة الكامنة في نهري دجلة والفرات نحو ٤٧،٨% من اجمالي القوة الكهرومائية في تركيا ، هذا بدورة هيا لتركيا قوة كامنة كبيرة تستطيع تركيا من خلالها ان تؤثر على جيرانها، ولاسيما العراق من خلال قيامها بمشاريعها ولاسيما مشروع الكاب[٣٩] والذي خفض مستوى المياه في العراق الى النصف.

يعتمد العراق بشكل شبة كامل على الموارد المائية القادمة من تركيا واي تغيير في الكميات الواردة اليه يؤثر بشكل كبير على الزراعة والصناعة[٤٠] تشكل المياه السطحية في العراق حوالي النسبة الكبرى من مجمل مياه العراق والتي تأتي حوالي" ٨٪" منها من تركيا ، ان اجمالي الموارد المائية المستغله في العراق يبلغ " ٤٢،٥٦ " مليار متر مكعب والتي اغلبها مياه سطحية والتي تصل الى ٣، ٤١ مليار متر مكعب ، وهي بالكاد تغطي الاحتياجات المحلية والتي يتوقع ان تزداد هذه الاحتياجات بزيادة عدد السكان في العراق[٤١] ، يرافق هذه التوقعات سعي تركيا الى تقليل كمية هذه المياه الواردة الى العراق من خلال السدود التي انشأت على طول مسار نهري دجلة والفرات مما قد يشكل مشكلة كبيرة على العراق ولها آثار سلبية على مستقبل العلاقات بين البلدين.

ان مشكلة المياه والتبعية المائية بالنسبة للعراق بدأت بعد سعي تركيا لإنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، الذي بدأت تركيا في تنفيذه منذ عام ١٩٨١ والذي كانت أهم أهدافه الاتي:

١- تنمية المناطق التي يعيش فيها الأرمن والاكراد وعرب لواء الاسكندرونه بغرض تحقيق الاستقرار السياسي في هذه المناطق كما يذكر الاتراك[٤٢] .

٢. اقامة بنية تحتية اقتصادية قوية تدعم وجود تركيا الاقليمي وتزيد من ثقلها في معادلات التوازن الاقليمية .

فضلا عن ذلك يعد من احد اكبر مشاريع التنمية الأقليمية في العالم فهو مشروع تنموي متكامل ومتعدد القطاعات ويشمل الزراعة والصناعة والتطوير الريفي والعمراني بما في ذلك أنشاء السدود ومحطات الطاقة الكهربائية وقد بدأ العمل به منذ عام ١٩٦٥[٤٣] ، فقد أقامت تركيا أكثر من ٢٠ سدا على نهري دجلة والفرات و أهمها سد أتاتورك على نهر الفرات وسد اليسو على نهر دجلة، تحاول تركيا أن تستخدم هذا المشروع لارواء ١٧ مليون دونم اضافة الى استخدامه كوسيلة ضغط سياسية على سوريا والعراق[٤٤]

وأن ذلك، سوف يؤثر وبشكل كبير على كميات المياه الواردة الى العراق في هذا النهر ويتوقع ان هذه المشكلة سوف تتفاقم بشكل اكبر بعد سعي تركيا إلى اكمال مخطط انشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية فيها خاصة مع الاصرار التركي على تنفيذ مشروع سد اليسو وسد جزرة اللذين سيتحكمان في تحديد كميات المياه المطلقة الى العراق وتظهر الحسابات الفنية ان حصول نقص مقداره ١ مليار متر مكعب من واردات النهر سيؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي ٥٠٠ هكتار وان مجمل المساحات الزراعية التي ستحرم من تجهيزات المياه في العراق نتيجة انخفاض الواردات ستبلغ ٦٩٠٠٠هكتار ، كما ان المعدل السنوي للجريان الطبيعي للنهر عند الحدود العراقية قبل استكمال المشاريع التركية والسورية ٢٠،٩٣ مليار، ويتوقع بعد استكمال المشاريع التركية والسورية ان ينخفض المعدل السنوي للجريان ليصل الى ٩,٧٩ مليار[٤٥].

ان سياسة تركيا المائية تستند الى رؤية مفادها انها تعد حوض دجلة والفرات حوضا واحدا وان النهرين عابران للحدود الدولية وليسا نهرين دوليين وبالتالي تحاول تركيا تتريك نهري دجلة والفرات، وهذا ما يمنح الجانب التركي حق التصرف بمياه النهرين ضمن حدودها السياسية ودون الأخذ بنظر الاهتمام الأضرار الناجمة عن ذلك لكل من سوريا والعراق[٤٦]، كما أن تركيا قارنت مياه دجلة والفرات بالنفط العربي فحاولت بيع المياه للعرب، فقد أصدر وزير تركي بيانا في أيلول ١٩٩٧ ذكر فيه " أن تركيا يجب أن تبيع مياهها من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب[٤٧] استخدمت تركيا هذه الورقة للتأثير على سياسة الدول المستفيدة من نهري دجلة والفرات، كما رفضت أي تسوية لهذه المسألة وفقا لمبادئ القانون الدولي، فقد رفضت الموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي اقرتها الجمعية[٤٨] الالتزام بالتعاون والأخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها أي المشروعات التي تنوي احدى الدول النهرية القيام بها، ويحتمل أن تكون لها آثار سلبية في الدول النهرية الأخرى وهو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنابع، وقد برر المسؤولين الأتراك موقفهم بأن هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت مسنودا في أراضيها، ومن بينها الصين والهند وبعض الدول

الأفريقية"[٤٩]. لهذا تحاول تركيا في سياستها المائية حيال العراق إلى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والاقتصادية ومنها:

١)تحقيق تنمية اقتصاديه لمناطقها الجنوبية التي تعاني من مشكلات واضطرابات وتدني في المستوى المعيشي مقارنة بباقي مناطق تركيا.

٢)الضغط السياسي على العراق من اجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية. وتوضح ذلك منذ حرب الخليج الثانية، فقد بدأ الاتراك الربط بين مسألة المياه ودخول العراق للكويت محاولين تبرير سياستهم المانية التي اتبعوها حيال العراق وسوريا، وفي نفس الوقت مستغلة الوضع الناشئ عقب دخول العراق للكويت من اجل تغيير سياسات بعض الدول العربية التي وقفت مع العراق في قضية المياه[٥٠]

٣)محاولة تركيا مقارنة الماء بالنفط العربي فهي تريد تبادل المياه بالنفط وتعتبرها سلعتين إستراتيجيتين على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين طريقة التعامل مع كل من النفط والماء باعتبار ان النفط سلعة ناضبة اما الماء فهي متجدده وقد قارن الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل بين المياه والنفط خلال افتتاحة سد اتاتورك في يوليو ١٩٩٢ حيث قال " أن منابع المياه ملك لتركيا كما ان النفط ملك للعرب، وبما اننا لا نقول للعرب ان لنا الحق في نصف نفطكم، فلا يجوز لهم ان يطالبوا بما هو لنا[٥١].

٣-الاتفاقيات الثنائية

نظمت الاتفاقيات والمعاهدات التي يحفل بها الجانب القانوني والموقعة بين دول حوض نهري دجلة والفرات بعض أوجه استغلالهما، وأرست هذه الاتفاقيات مرتكزات مهمة للتعاون بين تركيا والعراق وسوريا، وذلك بعد أن ترسخت الصفة الدولية للنهرين في أعقاب قيام الدولة في كل من العراق وسوريا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتبرز في هذا المجال الاتفاقيات والمعاهدات الآتية :

أ- معاهدة باريس كانون الثاني ١٩٢٠: وهي المعاهدة المعقودة بين فرنسا وبريطانيا بصفتهما دولتي الانتداب على العراق وسوريا. وتشير المعاهدة إلى تسمية لجنة مشتركة تقوم بدراسة أي مشروع تقوم به حكومة الانتداب الفرنسي لتنظيم الري في سوريا من شأنه أن يؤثر في مياه نهري دجلة والفرات عند نقطة دخولهما إلى الأراضي العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني[٥٢].

ب- معاهدة لوزان تموز ١٩٢٣: وهي المعاهدة التي وقعتها دول الحلفاء وتركيا والتي تتضمن مادة خاصة شاملة لموضوع المياه تنص : عند غياب الأحكام المخالفة . يجب عقد اتفاق بين الدول المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منها، وذلك عندما يعتمد النظام

المائي في دولة ما على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو عندما يكون الاستعمال الماني في إقليم دولة ومصادر هذه المياه في دولة أخرى بسبب تعيين حدود جديدة، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم(٥٣).

ج- معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا آذار ١٩٤٦: تضمنت هذه المعاهدة تنظيم انتفاع العراق وتركيا من مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما، وقد تجاهلت المعاهدة سوريا تجاهلاً تاماً رغم كونها دولة المجرى الأوسط لنهر الفرات وبمسافة تزيد عن (٦٠٠) كم، وقد جاءت المعاهدة بعد عام واحد على حصول سوريا على استقلالها الفعلي بخروج القوات الأجنبية من إقليمها(٥٤). وأكد البروتوكول الأول الملحق بهذه المعاهدة على حق العراق في تنفيذ أي إنشاءات أو أعمال تؤمن انسياب المياه بصورة طبيعية، أو للسيطرة على الفيضانات في الأراضي العراقية أو التركية على أن يتحمل العراق تكاليف إنشائها، كما يقرر البروتوكول جملة من مبادى، الانتفاع بمياه الأنهار الدولية وأهمها مبدأ السيادة المشتركة، ومبدأ التشاور والتعاون المشترك (وثيقة) معاهدة الصداقة وحسن الجوارين العراق وتركيا عام ١٩٤٦(٥٥).

د- المفاوضات الثنائية والثلاثية بين تركيا والعراق وسوريا ١٩٦٢-١٩٧١: للتوصل لاتفاق حول المياه المشتركة، لكن كانت بلا جدوى، من أبرزها مفاوضات سوريا والعراق للفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٤ ومفاوضات سوريا وتركيا للفترة ١٩٦٢-١٩٧١والمفاوضات الثلاثية للفترة ١٩٦٥ - ١٩٧١.فضلا عن بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في كانون الثاني ١٩٧١، إذ تطرق إلى اتفاق الطرفين على إجراء المشاورات عند قيام تركيا بملىء خزان كيبان، بغية تأمين حاجة العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات مليء خزان الحبانية.

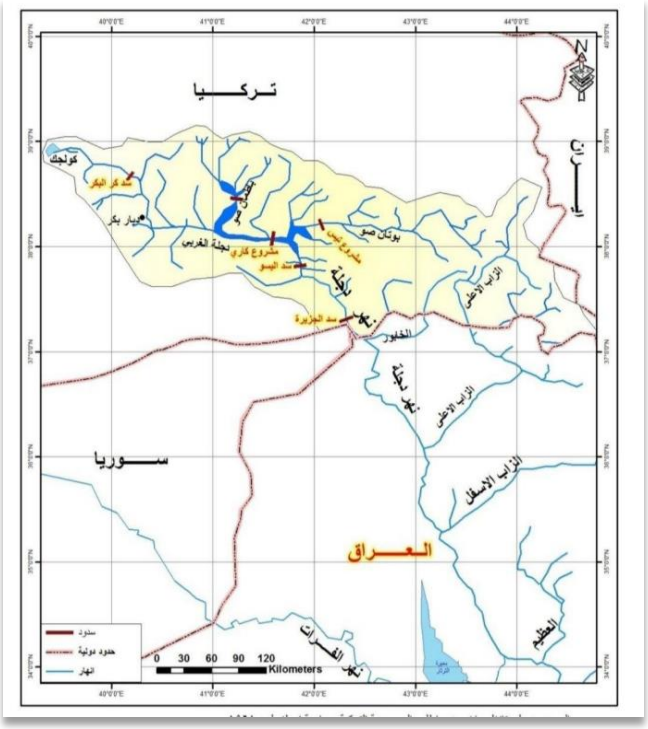
هـ- محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني كانون الأول ١٩٨٠: جرى توقيع هذا المحضر في العاصمة التركية أنقرة بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه سوريا عام ١٩٨٣واختص الفصل الخامس منه بقضية المياه الإقليمية، إذ اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة في المنطقة، ووافق الطرفان على عقد اجتماع للجنة الفنية المشتركة خلال شهرين من تاريخ توقيع المحضر لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه وبشكل خاص نهري دجلة والفرات، و حالت تركيا دون انعقاد اجتماع اللجنة المذكورة(٥٦).

و- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا ١٩٨٧: وقع الطرفان على إلزام الجانب التركي بتصريف معدل سنوي من مياه نهر الفرات يزيد على ٥٠٠م٣/ثانية على الحدود التركية السورية، خلال فترة إملاء سد أتاتورك وإلى حين التقسيم النهائي لمياه النهر بين الدول الثلاث العراق وتركيا وسوريا(٥٧).

ز- الاتفاقية المؤقتة بين العراق وسوريا نيسان ١٩٩٠: حددت حصة العراق من مياه نهر الفرات بنسبة ٩٥٨ من المياه الواردة عند الحدود التركية السورية وحصة تركيا بنسبة ٤٢% منها، وذلك إلى حين التوصل إلى اتفاقية ثلاثية نهائية بشأن تقسيم مياه نهر الفرات مع تركيا[٥٨]. وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة أكثر من عقدين من المباحثات بين الطرفين وبمبادرة عراقية، هدفت لوضع موقف مشترك عراقي سوري في المفاوضات مع تركيا.

هذه المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بتنظيم العلاقات بين تركيا وكل من العراق وسوريا بشأن مياه نهري دجلة والفرات، قد ابتدأ بين فرنسا وبريطانيا دولتي الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى على سوريا والعراق، وانتقلت للأطراف المعنية، إذ اكتفت بوضع القواعد العامة التي تسجل حقوق دول المجرى الأسفل لهذين النهرين، لذلك أخذت تركيا تنظر إلى معظم الإتفاقيات المائية المتعلقة بتنظيم عمل وتحديد الحصص لمياه نهري دجلة والفرات، على أنها شكل مبسط لا يتعدى في بعض الحالات صورة تبادل المذكرات، أو إصدار إعلان أو تصريح مشترك، وهذا خلاف الحال في الأنهار الدولية. ورغم أن تركيا كانت قد ألزمت نفسها بتلك المعاهدات والاتفاقيات، لكنها كانت دائماً تتحين الفرص لنقض تلك المعاهدات من خلال عدم الالتزام بالحصص المائية لكل من العراق وسوريا، وذلك من أجل تحقيق عدة أهداف على الصعيدين المحلي والإقليمي في آن واحد، وقد سلكت طريق المماطلة لكسب المزيد من الوقت بغية تنفيذ مشاريعها العملاقة على النهرين، وهو الأمر الذي أدى لعرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية نهائية لقسمة المياه، متجاهلة بذلك كل الأعراف والمواثيق الدولية التي تنظم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، مما أثر بشكل سلبي على العلاقات العربية التركية[٥٩].

ثانيا- السدود المقامة على نهر دجلة: أن صعوبة استغلال مياه نهر دجلة في تركيا، لكون القسم الأعظم من أراضي الحوض تقع في مناطق جبلية وعرة مثل جبال طوروس ارتفاعها بين



٣٠٠٠-٤٠٠٠م عن مستوى سطح البحر، تشمل السفوح الجنوبية لها منابع نهر دجلة وبعض روافده[٦٠] ألا إن الحكومات التركية حاولت بشتى الطرق والوسائل وبدعم خارجي استغلال مياه نهر دجلة وتطوير حوضه وبشكل خاص الأراضي السهلية الواقعة بين الهضاب والسلاسل الجبلية العالية المحيطة بحوض النهر، والخريطة (١) توضح أبرز المشاريع التركية المنجزة، والمزمع انجازها في حوض نهر دجلة ضمن مشروع الكاب وهي:

مشروع سد باطمان: يقع على راك بالمان في ولايتي سيرت وديار بكر ويخزن هذا السد مقداراً من المياه تقدر ب ١.١مليار م٣ وأقيمت عليه محطة كهرومائية وتفرعت منه مشاريع فرعية ويهدف إلى إنتاج ٤٨٣ميكا واط ساعة فضلا عن ري ٣٧٧٤٤هكتار سيحا وضحا منها ١٨٧٥٨ تقع على الجانب الأيسر على طول القناة الرئيسة للمشروع البالغ طولها حوالي ٣٠٥كم وقد بوشر بتنفيذه سنة ١٩٨٦ وأنجز سنة ١٩٩٢[٦١].

مشروع باطمان سيلوان: يقع في ولاية ديار بكر ويهدف إلى إرواء ٢١٣ ألف هكتار من الأراضي الواقعة يسار نهر دجلة العليا وإنتاج ١.٥ الف ميكا واط ساعة من الطاقة الكهربائية.

مشروع دجلة – كرالكزي: يضم هذا المشروع سدي كرالكزي ودجلة ومحطتيهما الكهرومائيتين اللتين تبلغ طاقتهما التخزينية نحو ٢.٥مليارم٣ ويقع ضمن ولاية أمل حيث يهدف هذا المشروع

إلى إنتاج ٦٠ميكا واطار ساعة من الطاقة فضلا عن ري ١٢٦٨٠ هكتار من أراضي الضفة اليمنى لنهر دجلة فيها ٥٢٠٢٧هكتار تروي سيما و٧٤٠٤٧ هكتار تروى بالضخ[٦٢].

مشروع سد الجزيرة: وهو مشروع متعدد الأغراض ويتألف من:

أ – مشروع سد الجزيرة: يقع هذا المشروع على نهر دجلة جنوب من اليسو بمسافة تصل الى حوالي ٣٥كم و ٤كم شمال مدينة الجزيرة قرب الحدود التركية السورية كما موضح في الخريطة ويعمل هذا المشروع على إنتاج الطاقة الكهربائية وإرواء الأراضي الزراعية ويبلغ حجم التخزين الكلي للسد ٢٠١مليون بينما تبلغ قدرة المحطة الكهروبائية نحو ١٢٠٠ ميكا واط / ساعة كمعدل[٦٣].

ب– مشروع ري سلوبي: يعد جزءا مهما من مشروع الجزيرة حيث يقع في الجانب الأيسر من نهر دجلة جنوب مدينة جزيرة بين دجلة ورافده هيزل بـ٤٠كم وسيتم تجهيز المياه للمشروع من سدي قرك وهيزل اللذين سينشأن لاغراض الري وتوليد الطاقة على رافد الهيول مستقبلا وتبلغ مساحة الأراضي التي سيروبها المشروع حوالي ٣٢ الف هكتار[٦٤].

ج– مشروع كارزان: يقع في حوض كارزان قرب حوض باطمان في ولايتي سيرت ويتليس ويوفر المياه لري ٦٠ألف هكتار من الأراضي الزراعية في الحوض المذكور مع توليد طاقة بمقدار ٣١٥ ميكا واط / ساعة من محطة السد الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ١٧٠م وان نحو نصف مساحة الأراضي المروية تروى موسميا وتروى البقية عن طريق محطات الضخ ويتوقع في أراضي إضافية تقدر مساحتها ب٤١٠٠ هكتار[٦٥].

مشروع سد اليسو: ظهرت فكرة بناء هذا المشروع لأول مرة في تركيا عام ١٩٥٤ عندما بدأت المؤسسات الحكومية المختصة إجراء المسوحات في عام ١٩٧١، حيث اكملت الدراسات ثم بعد ذلك بوشر بإعداد التصاميم الفنية للمشروع عام ١٩٨٢ بتمويل أسرائلي واوربي ودول مانحة أخرى وبدأ التفكير الجدي لإقامته أواخر التسعينيات في القرن الماضي. وقد وضع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حجر الأساس له في أيار عام ٢٠٠٦ والذي يعد من أكبر السدود التي ستقيمها تركيا على نهر دجلة[٦٦].

مشروع تصيبين جزيرة أبدل: يقع على طول الضفة الغربية اليمنى من نهر دجلة في ولاية ماردين، وهو مشروع إروائي يروي مساحة تقدر بحوالي ٨٩ ألف هكتار، وسيؤمن ري ٧٠ ألف هكتار من مياه خزان جزيرة والبقية من رافد [٦٧]. وعند تنفيذ كافة المشاريع سوف تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ضمن مشروع (gap) في حوض نهر دجلة ٢٤مليون دونم وإنتاج طاقة كهربائية بمقدار ٧٦٥٨ ميكا واط /ساعة سنويا).

مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب): يعد مشروع الكاب التركي من أهم المشاريع التركية المقامة على نهري دجلة والفرات وهو أضخم مشروع في العالم من حيث المساحة، يتألف من ٢٢ سدا و ١٩ محطة كهربائية فضلاً عن مشروعات أخرى متنوعة تمتد في منطقة جنوب شرق تركيا المجاورة للعراق.

مشروع سدلي – صور: من المشاريع الضخمة جدا على نهر دجلة في ولايتي ماردين وسيرت بدأ التخطيط لإنشاءه منذ عام ١٩٩٩وفي ١٥ آب ٢٠٠٦ وضع الحجر الأساس لسد أيلى صو جنوب منطقة دراغيتجيب وعلى بعد ٤٥كم من الحدود السورية والسد من السدود الإملائية بنى بطريقة الرحم بالأحجار مثل سد أتاتورك على نهر الفرات[٦٨].

المشاريع المقامة على نهر الفرات:

تعود المحاولات الاولى لتطوير حوض نهر الفرات الى عام ١٩٣٠، عندما تأسست مؤسسة اعمال المياه التركية، وشرعت في تنفيذ برنامجها بعد منتصف الستينات[٦٩]، وهي منذ ذلك التاريخ مستمرة في اعمال التطوير، ومن أبرز المشاريع التي خططت لأنشائها والتي تم تنفيذها من الشمال الى الجنوب هي كالاتي :

مشروع سد وخزان كيبان: يقع هذا المشروع على الامتدادات الشمالية لنهر الفرات جنوب شرقي تركيا في وسط اقليم الأزيغ مؤخرة التقاء فرعي الفرات بعشرة كيلومترات عند قرية كيبان ،وهو من المشاريع الكبيرة في تركيا، ويقع خارج الكاب أنتهى العمل منه عام ١٩٧٥، وتبلغ الطاقة الاستيعابية له ٣٠,٧مليارم٣منها ١٤،مليارم٣ خزن ميت و١٦,٣ مليار م٣ خزن حي ،أما مساحة البحيرة الاصطناعية للسد فتبلغ ٦٨٠ كم٢،ويعد هذا المشروع الأساس في عمليات تخزين الفائض المائي على المدى الطويل، وتقوم الخزانات المقامة حاليا أسفل كيبان باعادة تنظيم المياة المنصرفة من الخزان للأحتياجات الشهرية، ويبلغ أنتاج الطاقة الكهرو مائية له ٥,٧ الف ميكا واط .[٧٠]

جدول رقم(١) السدود والمشاريع المقامة على نهر الفرات

ت	اسم المشروع	الطاقة التخزينية مليار م٣	تاريخ الأنجاز	المساحة المقرر ريها (هكتار)	الطاقة الكهربائية المولدة (الف ميكا واط /ساعة سنويا)	الموقع
١	سد كيبان	٣٠.٧	١٩٧٥	–	٥،٧	كيبان
٢	سد قرة قايا	٩.٥٨	١٩٨٦	١٠١٠٠٠	٧،٥	ديار بكر – اورفة
٣	سد اتاتورك	٤٨.٧	١٩٩١	٨٤٣٠٠٠	٨,١	أديامان–اورفة
٤	نفق اوفة		١٩٩٤	٤٧٦٤٧٤	٠،١٢٤٠٠	اورفة
٥	مشروع ري ماردين –جيلان		١٩٩٥	٣٣٤٩٩٩	–	ماردين – اورفة
٦	مشروع ري سفيرك–هلون		١٩٩٥	١٦٠١٠٥	–	اورفة
٧	مشروع ري يوزوفا		١٩٩٣	٦٩٧٠٢	٠,١٦	اورفة
٨	مشروع الفرات الحدودي		١٩٨٧	٢٣٠٠٠	٢,٧٣٧	عنتاب–اورفة
٩	مشروع أديامان–كاهتة		١٩٩٤	٧٧٤٠٩	٠,٥٠٩	أديامان
١٠	مشروع سروج يازكي		قيد الأنجاز	١٤٦٥٠٠	٠,٠٤٤	اوفة
١١	مشروع اديامان جوكصو أرابان		١٩٩٦	٧١٥٩٨	–	أديامان
١٢	مشروع غازي عنتاب		١٩٨٨	٨١٦٧٠	–	غازي عنتاب
المجموع شبه النهائي لحوض نهر الفرات		٨٩,٩٨		٢٣٨٥٤٥٧	٢٣٨٥٤٥٧	

المصدر: [١] العباسي، المصدر السابق، ص٨٩–٩٠

مشروع قرة قايا: وهو ثاني المشاريع الكبيرة التي نفذتها تركيا على المجرى الرئيس لنهر الفرات ،يقع جنوب سد كيبأن بنحو ٦٦كم، وقد اكتمل السد عام ١٩٨٦ ، وتبلغ طاقته التخزينية ٩,٥٨٠مليار م٣ من المياه ويهدف المشروع لتوليد ٧،٥ الف ميكا واط /ساعة سنويا من الطاقة الكهربائية، يسهم بتغذية الاراضي الزراعية الواقعة خلف السد والبالغة مساحتها ١٠١الف هكتار وقد أسهم في تمويل المشروع البنك الدولي للأنشاء والتعمير واتحاد البنوك السويسرية والألمانية والبريطانية، وعند ملىء خزان السد لم يجر اي قطع لمياه نهر الفرات، لأن ذلك سيشكل مخالفة

صريحة لتعهد تركيا للبنوك الدولية الممولة ،والتي اشترطت عدم الاضرار بالدول المجاورة سوريا والعراق[٧١].

مشروع الفرات الأسفل: ويتالف من:

سد وخزان اتاتورك: ويعد بمثابة القلب بالنسبة لبقية المشاريع المقامة على حوض نهر الفرات ،ويمثل اكبر المشاريع الإستراتيجية التي نفذت في تاريخ تركيا كما يعد رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم ،وهو متعدد الاغراض والاستخدامات[٧٣]، وقد بدا العمل به عام ١٩٨٩، وملئ في شباط عام ١٩٩٠، يقع السد على بعد ٢٤كم من مدينة يوز وفا، و٦٢ كم من مدينة شانلي اورفة ،يبلغ حجم الطاقة التخزينية له ٤٨,٧ مليار م٣، ويهدف الى ارواء مساحة ٨٤٣ الف هكتار من الاراضي الزراعية، وانتاج ٨,١الف ميكا واط /ساعة سنويا من الطاقة الكهربائية، وتبلغ الطاقه الاستيعابية للخزان ٤٨مليار م٣ من المياه ،اما مساحة بحيرته الاصطناعيه فتبلغ ٨١٧كم [٧٤].

مشروع شانلي اورفة: وهو عبارة عن نفقين كبيرين،يبلغ تصريفها (٣٢٨م٣/ثا) والغرض منهما هو نقل مياه الفرات الى سهول اورفة وحران، ويأخذ نفق أورفة مياهه من سد اتا تورك على المنسوب ٤٩٨م، ويعد من اهم المنشأت التابعة لسد اتاتورك، حيث يتم عبرة تحويل مياه نهر الفرات لري سهول ماردين وحران، ويعد نفقا اورفة المتوازيان اللذان يبلغ طول كل منهما ٢٨كم. اطول قناتين في العالم كما يعتبران بمثابة (تغيير جذري لمجرى النهر) ويرويان مساحة تقدر بـ٤٧٦٤٧٤ الف هكتار، وفضلا عن ذلك يستثمر المشروع لأنتاج الطاقة من المحطات الكهرومائية التي اقيمت فيها، والتي يبلغ حجم سعتها، ١٢٤٠٠ميكا واط، أن بامكان مشروع اسفل الفرات حبس مياه نهر الفرات لمدة ٦٠٠يوم[٧٥].

مشروع ري ماردين جيلان بنار: ويتضمن ري مساحة من الارض ضمن ولايتي ماردين– اورفة في مرحلتين، تتضمن الأولى ارواء ٢٣٠١٣٠هكتار بطريقة الري السيحي، والمرحلة الثانية ارواء١٠٤٨٠٩ هكتار بطريقة الري بالواسطة.

مشروع ري سيفريك – هلوان: وهو من المشاريع المهمة ضمن مجموعة مشاريع الفرات الاسفل ، ويقع في ولاية اورفة ويحتل المرتبة الثانية من حيث رقعة مساحة الاراضي المروية بعد مشروع ما ردين – جيلان بنار الاروائي، حيث تصل مساحة الاراضي التي يرويها الى ١٦٠١٠٥ هكتار ،ويتم ري تلك الاراضي بطريقة الضخ.

مشروع ري يوزوفا: للأرواء بالضخ لمساحة ٦٩٧٠٢هكتار، من ولاية اورفة مع توليد الطاقة الكهربائية في محطته إذ يبلغ معدل أنتاج الطاقة السنوي ١٦ ميكا واط/ساعة سنوياً.

مشروع الفرات الحدودي: يقع في المنطقة المحصورة بين سد اتاتورك والحدود التركية –السورية ، ويتالف من سد بيرجك وقرقامش فضلا عن محطة كهرومائية لكل منهما ، ويهدف الى أنتاج ٢٢٦٧ميكاواط ساعة / سنويا من الطاقة الكهربائية بالنسبه الى سد بيرجك ، و ٤٧٠ ميكا واط اساعه سنوياً بالنسبة الى سد قرقامش، وارواء مساحة تقدر بـ٢٣ الف هكتار من سهول ارابان، وقد بدأ العمل بة عام ١٩٨٢، وأنتهى في عام [٧٦].

مشروع اديامان – كاهتة: ويشتمل هذا المشروع على خمسة محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية، تنتج طاقة كهربائية سنوية تقدر بـ ٥٠٩ ميكا واط ساعةاسنويا ويشمل خمسة مشاريع تروي مساحة ٧٧٤٠٩هكتار في ولاية أديامان[٧٧].

مشروع سروج – يازكي : مشروع لأرواء ١٤٦٥٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية في ولاية اورفة، كما أن هذا المشروع ينتج طاقة كهربائية تقدر بـ ٤٤ميكا واط /ساعة سنويا[٧٨]

مشروع اديامان – جوكصو – أرابان: يغطي الجزء الشمالي الغربي من ولاية غازي عنتاب والقسم الجنوبي الغربي من ولاية اديامان و مساحة صغيرة من ولاية مرعش، ويهدف الى ارواء مساحة تقدر بـ ٧١٥٩٨هكتار وتزويد مدينة غازي عنتاب بمياه الشرب، اكتمل تنفيذ هذا المشروع سنة ١٩٩٦.

مشروع غازي عنتاب: ويتكون من ثلاثة سدود تروي مساحة ٨١٦٧٠ هكتار، من اراضي ولاية غازي عنتاب وهذه السدود هي:

- سد وخزان هانج اغز بسعة ١٠٠ مليون م٣، ويقع على رافد تنزيب وبالقرب من بيرجك وتبلغ سعته التخزينية ١٠٠ مليون م٣ ،ويعمل على ارواء حوالي ٧٣٣٠ دونم من الاراضي الزراعية تم أنجازة عام ١٩٨٨.
- سد قاجيك وسد كمكمن – كيمد فان. ويهدف الى ارواء ٧٤٣٤٠ هكتار [٧٩] وبناءاً على ماذكر فأن مجموع مساحة الاراضي الزراعية المروية في حوض الفرات تبلغ ٢٣٨٥٤٥٧ هكتار مع أنتاج ٢٤,٨٧٤ مليون ميكا واط جدول رقم١.

٤–خروج العراق من الدبلوماسية الوقائية حيال تنمية المياه التركية

انطلقت تركيا بمسألة المياه من حسابات سياسية استراتيجية وليست فنية، لاسيما عندما يلاقي فائضهم من اليد العاملة ضد دول أوربا الغربية، وتتقلص أهميتهم الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد سياسة الوفاق الدولي، وتهدد وحدة أراضيهم مشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الأناضول، فتتجه افكارهم حول المياه[٨٠]. وفي ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد عالميا واقليما

اصبحت تحتل مكان الصدارة في العلاقات العربية – التركية[٨١]، فإن أحد عناصر الدور الاقليمي التركي يتمثل بسياسة مائية طموحة، رغم انعكاساته الخطرة على العراق وسوريا[٨٢].

إن سياسة تركيا تتجه لجعل مسألة المياه بشكل عام ومياه نهر الفرات بشكل خاص وسيلة لمواجهة المتغيرات الاقليمية والدولية للحصول على موقع فاعل ومؤثر في النظام الدولي الجديد [٨٣]، مراعية بعض التقديرات الغربية التي تنظر لتركيا بأعتبارها دولة مسلمة، الأمر الذي تنظر اليه تركيا بقدر من الريبة والقلق خشية من تضاؤل رصيدها الاستراتيجي واحتمالات تهميش دورها كحليف للغرب في المنطقة[٨٤]، لذلك فهي تسعى لإيجاد دور بارز لها بصفتها دولة شرقية أو تحاول أن تجعل من نفسها مركزاً من مراكز الاستقطاب في الشرق الأوسط، أو جسراً يحتاجه العرب للعبور إلى الشرق، لذلك وظفت مواردها المائية لاسيما مياه نهر الفرات لتظهر على ساحة السياسة دولة شرقية مهمة طالما انها غير قادرة على الاندماج بالغرب[٨٥]، لذلك سعت تركيا الى اجراء تغيير اساسي في سياستها لأعادت الترتيب البنيوي للسلطة الذي حققته منذ عام ١٩٨٣ فعملت تركيا على الضغط على البنك الدولي لأنه يعد الاداة المالية التي تمسك زمام الامور بها الدول الكبرى في العالم اذ يرفض تمويل المشاريع المائية التي تنفذها تركيا طالما لم تتوصل الى اتفاق مع سوريا والعراق حول تقاسم مياه دجلة والفرات وادارتهما، لكن الجانب الغربي لم يراع هذا الامر فأعطى المساعدات والقروض مما وفر لها القدرة على تأسيس صندوق قومي يشمل القطاعين الخاص والعام يسهم في مشروع تطوير منابع نهري دجلة والفرات وتحت مزاعم تركيا أن المياه هي مورد الدولة المنبع، أما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطيع أن تملي علينا كيفية استخدام موردنا وبالمثل يشكل النفط في بلدان عربية عديدة مورداً بعيد المجرى ونحن لا نقول لها كيف يجب أن تستخدمها[٨٦].

وان الحكومة التركية لا تشعر بالقلق بشأن تهديدات الحرب بسبب المشروعات الانمائية في تركيا، وإذا كان ثمة تهديد فستصده أن لدى تركيا قوة على الرد وستزداد هذه القوة مستقبلا، وستعمل تركيا على تعزيز تلك القوة[٨٧].

إن ذلك الادعاء لا ينطبق مع الواقع على اعتبار أن النفط احواض تستخرج في مناطق معينة، والنفط ثروة غير متجددة وقابلة للنضوب على مر السنين، أما المياه ومنها مياه دجلة والفرات فهي متجددة وسطحية ولا تحتاج إلى استثمارات لاكتشافها وتجري منذ الازل فوق سطح الأرض الأمر الذي لا يمنح أحدا حق الادعاء بملكيتها، ولا تستطيع الحدود السياسية بين الدول أن تمثل تقسيما للموارد المائية، لذلك فان كان هناك ادعاء لأي دولة على حوضي دجلة والفرات فهي حقوق مكتسبة للجميع وليست حكراً على أحد[٨٨].

إن الخلاف المائي التركي العراقي السوري يشكل عائقاً في تطور العلاقات التركية– العربية سياسيا واقتصاديا، وان اصرار تركيا على عدم اعطاء الحق للعراق وسوريا في مياه نهري دجلة والفرات والقيام بإجراءات انفرادية من جانبها في وقف المياه أو ضخها كيفما تريد وفي أي وقت، يدفع المنطقة إلى مزيد من التوتر، وتهدف تركيا من وراء ذلك إلى استخدام سلاح المياه لأغراض سياسية وكسب المواقف على حساب الجانب العربي، إذ تهدف إلى مساومة سوريا على وقف ادعائها للمطالبة بالإسكندرونه والضغط عليها لأيقاف دعمها للأكراد وحركتهم المسلحة المناهضة لتركيا، فضلا عن مساومة العراق على خيراته النفطية فأن الدور التركي في المنطقة الذي يعتمد على الرؤية الغربية في تشكيل منطقة الشرق الأوسط، ينطلق من اهتمامات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة، مستفيدة من مركزها السياسي وموقعها الجغرافي الذي تتمتع به باعتبارها جسر للغرب وبسبب امتلاكها لأكبر قوة عسكرية في المنطقة، فضلا عن امتلاكها لاحد أهم مصادر الثروة الطبيعية وهي المياه[٨٩]، واستخدام المياه بما يهدد المصالح الحيوية لكل من سوريا والعراق، كما تسعى تركيا وبشكل مستمر العمل من خلال الخلاف المائي بينها وبين الدولتين العربيتين على مواجهة المشكلة مع كل دولة على انفراد وكانت ترفض باستمرار الدخول في مفاوضات ثلاثية وهذا الأمر يسهل عليها مواجهة احتياجات كل دولة على حدة افضل من مواجهة احتياجات دولتين في أن واحد والمشكلة الأساسية ليست في مشروع جنوب شرقي الاناضول أو منشأته أو ما تقوم به تركيا من مشاريع أخرى على نهري دجلة والفرات، ولكنها ستسعى دائما إلى ايجاد مشاريع أخرى للضغط على الدول العربية مادام لديها منبع المياه ولدى العرب آبار البترول[٩٠] ففتح ذلك مجالا لأنفاق على انشاء مجلس تأسيسي عام ٢٠٠٨بين تركيا وكل من العراق وسوريا وقد تم توقيع ٤٨ اتفاقية بين تركيا والعراق متعلقة بأمور عدة غير المياه. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة تقسيم المياه لاسيما مياه نهر الفرات بين دولة المنبع تركيا ودولتي المصب العراق، إلا أن ذلك لا يعني الغاء الحقوق الكاملة المكتسبة لكل من سوريا والعراق في مياه نهر الفرات وأن مشكلة نهر الفرات يمكن حلها على اساس تقسيم المياه بطريقة حسابية عادلة ومعقولة وبتنسيق ثلاثي متكامل وترتيب للأولويات إذ تقسم على أساس النسبة لكل دولة دون الاضرار بالدولة الشريكة الأخرى، كل ذلك يصب في مصلحة تركيا والعالم العربي واشعار تركيا بأن مستقبلها يرتبط مع دول الشرق الأوسط وليس مع الغرب وبذلك يمكن استثمار مسألة المياه بين الدول الثلاث في الجانب الايجابي واستغلالها في توثيق العلاقات العربية التركية وقيام تعاون تركي عربي مشترك عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية حول المياه والاستفادة منها في المجال الاقتصادي سواء في المشاريع الزراعية أم مشاريع

توليد الطاقة الكهربائية التي تخدم جميع دول المنطقة كما تحقق عائد مالي كبير لدول حوضي دجلة والفرات الثلاث وتقوي الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما بين تلك الدول. وايضا يمكن استخدام المياه في تحسين العلاقات التركية مع سوريا والعراق، واتاحة الفرصة لتركيا للاستثمار في الدول العربية وتمتين العلاقات التجارية وايضا عقد اتفاقيات نفطية مع تركيا[٩١].

في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد عالمياً واقليمياً فأن المياه اخذت تحتل مكانة الصدارة في العلاقات العربية التركية، خاصة وان تركيا تمتلك سياسة مالية طموحة لها تأثير وانعكاس كل من العراق وسوريا[٩٢].

حاولت تركيا ان تجعل من نفسها مركز الاستقطاب في الشرق الاوسط و لتحقيق ذلك الهدف تعمل على توظيف مراكز واستقلال مواردها المالية لاسيما مياه نهر الفرات لتظهر على الساحة السياسية، كما اشار سلمان ديميرل[٩٣] الى ان المياه هي مورد الدولة المنبع، اما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطيع ان تملي علينا كيفية استخدام موردنا و بالمثل يشكل النفط في بلدان عربية عديدة مورداً بعيد المجرى ونحن لا نقول لها كيف يجب استخدامها وخاصة بعد محاولات تركيا تعزيز قوتها عن طريق المشروعات الإنمائية[٩٤].وبذلك فان تركيا تهدف الى استخدام سلاح المياه لأغراض سياسية ومساومة العراق في خيراته النفطية واستخدام المياه بما يهدد المصالح الحيوية في العراق[٩٥].

ان تركيا تولي اهمية لسياسة المياه وتستثمر الكثير في السدود والخزانات وتطوير مصادر بديلة للحصول على المياه ويعد وادي دجلة والفرات اكثر استقرارا من ناحية العلاقات السياسية لأنها منطقة مقسمة بين تركيا والعراق وسوريا فلا تنطلق حدود و موارد المياه الطبيعية السطحية والجوفية مع الحدود السياسية وقد يؤدي ذلك الوضع إلى التنافس وفى حدوث نزاعات خاصة مع جود المشاريع الاروائية في حوض دجلة والفرات [٩٦] خاصة ان وقوع منابع دجلة والفرات في الاراضي التركية يمنح تركيا موقعاً متميزاً وقوة مهمة فيما يتعلق باستخدام مياه النهرين مشاريعهما الاروائية دون الالتفات الى مستوى العراق وسوريا ومحاولة تخليف مساله المياه بإطار سياسي، ومن الجدير بالذكر عندما قسمت أقاليم الإمبراطورية العثمانية بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣[٩٧] والتي انضمت في المادة (١٠٩) وجوب عقد اتفاقية بين الدول نتيجة الحدود رئيس وزراء اسبق في تركيا ومن الجدير بالذكر عندما قسمت اقاليم الامبراطورية العثمانية بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣ والتي تضمنت في الماده ١٠٩وجوب عقد اتفاقية بين الدول نتيجة الحدود الجديدة لضمان المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة اشتملت على ستة بروتكولات لتنظيم جريان مياه النهرين وتم عقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين تركيا والعراق عام ١٩٤٦[٩٨].

لذا عندما انشأت تركيا سد كيبان عام ١٩٦٤، استطاع وفد تركي اقناع وفد عراقي بأهميته لتنظيم جريان نهر الفرات لدرء الفيضانات وتنظيم تصريف النهر ومن جانب اخر نفت تركيا استخدام مياه النهر لأغراض الزراعية وبدأت تركيا بوضع مخطط شامل لمشاريع مائية على الفرات كمقدمة لمشروعها الكبير مشروع جنوب شرقي : لاناضول الكبير (GAP)[٩٩] الذي بدا عام ١٩٨١[١٠٠] دون الرجوع إلى محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة لعام ١٩٨٠، والتي نصت الما قد يد كمية المياه التي تحتاجها كل من العراق وتركيا[١٠١]، لأغراض الري وتوليد الطاقة بلغ عددها ٢٢سداً و ٣٧ خرانا و ٢٨ محطة كهربائية وشبكة الاروائية فبدأت علاقات جديدة مع دول الجوار وفق ذلك الاعتبار من عامل ضغط قوي يتمثل بتحكمها في موارد هذين النهرين ذلك ان نهري دجلة والفرات لا تخضعان لاي اتفاق سياسي او قانوني بحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً ذلك لرفض تركيا التوصل الى الاتفاق مع سوريا والعراق يكون له صفة قانونية ملزمة ذلك ان تركيا تسعى الى الاستحواذ على المياه نهري دجلة والفرات واستخدامها كسلاح استراتيجي في تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط النفطية[١٠٢].

على الرغم من خرقها لقواعد القانون الدولي الخاصة باستغلال مياه الأنهار ويعد دجله والفرات نهران دوليان يقعان في إقليم اكثر من دولة وكل دولة يمر في اقليمها تمارس سيادتها على الجزء المار فيه مع مراعاة حقوق ومصالح دول مجرى النهر وهذا النوع من الأنهار تخضع لأحكام القانون الدولي حيث الملاحة والاستخدام[١٠٣]. ان مشروع سد وخزان كيبان الذي يقع على الامدادات الشمالية لنهر الفرات جنوب شرق تركيا انتهى العمل منه عام ١٩٧٥ اما مساحة البحيرة الاصطناعية ٦٨ كم ويعد هذا المشروع الأساس لعلميات التخزين للفائض المائي على المدى الطويل وتقدم الخزانات القائمة على اسفل كيبان بأعادة تنظيم المياه المتصرفة من الخزان له ٢٥,٧ ألف ميكا والا، مشروع قرقفايا وهو ثاني المشاريع الكبيرة التي تقدمها تركيا نحو ١١ كم على المجرى الرئيس لنهر الفرات ويقع جنوب سد كيبان نحو ٦٦ كم اكتمل العمل به عام ١٩٨٦ ويهدف توليد ٧,٥ ألف ميكا واط الساعة سنوياً من الطاقة الكهربائية فضلا عن تغذيته الاراضي الزراعية، وعند ملئ خزان السد لم يجر أي قطع لمياه نهر الفرات لان ذلك يشكل مخالفة تركيا للبنوك الدولية الممولة للمشروع والتي رفضت الإقرار بحق الدول المجاورة[١٠٤].

كما ويعد سد وخزان اتاتورك القلب لبقية المشاريع المقامة على حوض نهر الفرات ويعد رابع سد في العالم من حيث الحجم وهو متعدد الأغراض والاستخدامات استخدم عام ١٩٩٠ يهدف المشروع الى ارواء مساحة ٨٤٣ الف هكتار من الأراضي الزراعية وإنتاج ٨،١ ميكا واط من الطاقة الكهربائية، اما بحيرته الاصطناعية فتبلغ ٨١٧كم، اما سد شانلي اورفه عبارة عن نفقين

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١١

كبيرين يبلغ طولهما ٢٨كم ويبلغ تصريفهما (٣٢٨م٣ / ثا) والغرض منها نقل مياه الفرات إلى سهول اورفه وهران ويأخذ ثانلي اورفه مياهه من سد اتاتورك ويروي مساحة تقدر بـ ٤٧٦٤٧٤ ألف هكتار ويستثمر المشروع لأنتاج الطاقة الكهرومائية التي اقيمت فيها[١٠٥].

ويتضمن مشروع ري ماردين جيلان بنار ري مساحة من الأرض في مرحلتين تتضمن المرحلة الاولى ارواء ٢٣٠١٣٠ هكتار بطريقة الري، والمرحلة الثانية ارواء ١٠٤٨٠٩ هكتار بطريقة الري بالواسطة إما فروم وى سيفريك – هلوان يحتل المرتبة الثانية من رقعة مساحة الاراضي المروية بعد مشروع ماردين جيلان بنار الاروائي حيث تصل مساحة الراضي المروية الى ١٠٥ ١٠ هكتار بطريقة الفخ، اما مشروع ري يوزوفا ايضا بالفتح المساحة ٦٩٧٠٢ هكتار مع توليد الطاقة الكهربائية اذ يبلغ معدل انتاجه السنوي ١٦٠ ميكا واط الساعة سنوياً، ومشروع الفرات الحدودي الذي يقسم الى سدين هما بيرجك وقرقاشى قصراً من محطة كهرومائية انتهى العمل منه عام ١٩٨٧ .

ومشروع اوياما‌ن هذه الذي يشتمل على خمسة محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية تنتج طاقة كهربائية سنوية تقدر بـ٥.٩ ميكا / اساعة ويشتمل على هكتار اما مشروع مروج – يازكي ١٤٦٥ هكتار وينتج طاقة كهربائية تقدر ب ٤٤ ميكا واط / الساعة سنوياً.

اما مشروع اديامان جوكصو– ارابات في ولاية غازي عنتاب وولاية اديامان يهدف لارواء مساحة ٧١٠٩٨ هكتار وتزويد مدينة غازي عنتاب بمياه الشرب اكتمل المشروع عام ١٩٩٦، اما مشروع غازي عنتاب والذي يشغل مساحة ٨١٦٧٠ هكتار وهذه السدود تعمل على ارواء ٧٢٢١ دونم تم انجازه عام ١٩٨٨[١٠٦].

لذلك يجب على تركيا الالتزام بلجنة القانون الدولي عند شرحها المواد اتفاقية قانون المجاري المائية لعام ١٩٩٧ حيث نصت المادة الثانية من الاتفاقية على روان وجود قناة بين حوض مسرف مختلفين لا يجعل منهما مجرى مائياً واحداً بالمعنى المقصود بالاتفاقية فقناة الثرثار التي تربط بين دجلة والذات لا تجعل منها حوضاً واحداً[١٠٧].

وعلى جدول اعمال المجلس الوزاري، يقول ما شير ما كونسكي الباحث الأمني في شؤون الشرق الاوسط في برلمان المملكة المتحدة وجامعة الملكة ماري في اذن عام ٢٠١٤ – ٢٠٢٠. يجري بالفعل استخدام المياه كأداة للحرب من قبل معظم الأطراف يمكن للمرء ان يدعي ان السيطرة على الموارد الموارد المائية في العراق هو اكثر اهمية من السيطرة على مصافي النفط خاصة في فصل الصيف للسيطرة على امدادات المياه أهمية اساسية وقال أيضاً أن قطع التزود بالمياه يؤدي لأزمات الصرف الصحي ومشاكل صحية كبيرة[١٠٨] وفي عام ٢٠١٤ وقع العراق وتركيا

مذكرة تفاهم في مجال المياه تتضمن ١٢ مادة ابرزها: تأكيد الجامعة العربية التي تعقد دورتين سنوياً على الالتزام القومي بالحقوق المشروعة لكل من سوريا والعراق في مياه النهرين ودعم ومساندة جمهورهما في التوصل إلى اتفاق وتمت زيارة محمد سعيد الصحاف[١٠٩] وزير الخارجية العراقي آنذاك خلال ٩و١١ شباط ١٩٩٥، إلى تركيا وتم الاتفاق على امور تخص القضية الكردية فضلاً عن الجانب الاقتصادي بأجتماعات وزراء الخارجية للبلدين.

فعقدت اللجنة منذ تأسيسها الى نهاية عام ٢٠٠١ أحد عشر اجتماعاً[١١٠] ومن الجدير بالذكر ان الحكومات والهيئات العراقية الانتقالية مثل مجلس الحكم في العراق الذي استمر حتى ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ الحقتها حكومة اياد علاوي[١١١] واستمرت في حفظ السلام ذلك ان تركيا تركز على عملية الانظام الى الاتحاد الاوربي مقابل عدم مساعدة الاكراد بأنشاء دولة مستقلة يدل ذلك على ان تركيا تعيد توازن سياستها في العراق من اجل الحفاظ على مصالها في المنطقة[١١٢].

الخاتمة

برزت المشكلة المائية بين العراق وتركيا لأول مرة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، أثر انجاز تركيا بناء سد كيبان، احد السدود الضخمة وتخزين المياه فيه، وقد بلغ نقص المياه في العراق حدا كبيرا، بسبب العجز في الميزان المائي بين العرض المحدود والطلب المتزايد على المياه ،وإذا كان صلب موضوع بحثنا ينصب على المشكلة المائية بين العراق وتركيا، فأن الغاية من بحثنا بالإضافة إلى إبعاده العلمية وما يمكن أن يسلطه من أضواء كاشفة على جوانبه المتعددة هو دق جرس الإنذار للحكومة العراقية ولجميع المعنيين بحاضر ومستقبل هذا البلد من النتائج والتداعيات الخطيرة وربما الكارثية التي يمكن أن يواجهها مستقبل العراق، نتيجة المشاريع المائية ذات الصلة بنهري دجلة والفرات من قبل دول الجوار الجغرافي للعراق تركيا وسوريا وإيران، التي أدت إلى تجاوز هذه الدول على حقوق العراق المائية في نهري دجلة والفرات نتيجة الممارسات الغير قانونية المتبعة في مشاريع الدول المذكورة، ويمكن القول أن أزمة المياه بين العراق وتركيا من دون تجاهل أبعادها الأخرى هي قضية قانونية أولا.

هوامش البحث

() العتابي، عبد الزهرة شلش، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، دار الشؤون الثقافية (بغداد، ٢٠٠٠) ص٦٤؛ يوسف، ضحى، نمذجة تلوث المياه، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العامية، سلسلة العلوم الهندسية المجلد ٣١، العدد١، ٢٠٠٩، ص١٤١؛ عطا الله، ضاري، دراسة عن التلوث البيئي في محافظة واسط، مجلة اداب الفراهيدي، العدد١٥، حزيران ٢٠١٣، ص١٤٦.

(٢) صبحي، فاروق، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، د.ت، ص٥٠٠.

(٣) صبحي، فاروق، المصدر السابق، ص٥٠١.

(٤) سورة الأنبياء، الآيه "٣٠"

(٥) العتابي، المصدر السابق، ص٦٦

(٦) صبحي، المصدر السابق، ص٥٠٢

(٧) العتابي، المصدر السابق ، ص٦٤-٦٦

(٨) الهامي، محمد ، تركيا جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للصراعات، (القاهرة، ٢٠١٧)، ص٢٢.

(٩) المصدر نفسه ، ص٢٣

(٠) كابلان، روبرت ، انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: علي، إيهاب عبد الرحيم، دار المعرفة، (الكويت، ٢٠١٥)، ص ٣٤٩

(١) أوغلوا، أحمد داود ، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر للجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للأبحاث بيروت الدار العربية للعلوم، (الدوحة، ٢٠١١)، ص ١٤٢

(٢) كابلان، روبرت، المصدر السابق، ص ٣٤٤

(٣) المصدر نفسه، ص٣٤٥

(٤) الزيدي، محمود عبد الرحمن خلف، سياسة تركيا الخارجية مع الدول الجوار العربي ، سوريا والعراق١٩٨٠-١٩٩٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٢)، ص٧

(٥) المصدر نفسه ، ص١١

(٦) كابلان، روبت، المصدر السابق، ص٣٤٩

(٧) الزبيدي، محمود عبد الرحمن، المصدر السابق ، ص٧

(٨) مصطفى كمال اتاتورك: أول رئيس للجمهورية التركية، ولد عام ١٨٨١ في سالونيك، دخل معترك السياسة عام ١٨٩٣ عندما انضم الى الكلية الحربية، التحق بالجيش الخامس عام ١٩٠٧، كان من المعارضين للدولة العثمانية وحارب الأسلام كما وفصل بين الدين والسياسة، كان من ضمن المؤسسين للحركة الوطنية منذ عام ١٩١٨، شارك بالحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، وعند اعلان الجهموريه التركية عام ١٩٢٣ انتخب اول رئيساً لها، توفي يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: جريبي، نسيبة، مانع، عائشة، مصطفى كمال اتاتورك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة ٨ آيار ١٩٤٥- قالمة، (الجزائر، ٢٠١٧)، ص١٩-٧٤.

(٩)عبد الحسين، ياسر، السياسة الخارجية في عهد أحمد داوود اوغلوا: دراسة في مستقبل العلاقات العراقية – التركية، مجلة ابحاث استراتيجية، جامعة بغداد، د.مج، ع٥، ٢٠١٣،ص١٧

(٢٠) حسين، فاضل، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية-التركية، ط٣، مطبعة اشبيلية، (بغداد، ١٩٧٧)، ص٧٦.

(٢) السبعاوي، عوني عبد الرحمن، العلاقات العراقية-التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، (جامعة الموصل، ١٩٨٦)، ص٢٧

[٢٢] نوري باشا السعيد، سياسي عراقي، ولد عام ١٨٨٨ في بغداد، اكمل دراسته فيها، تخرج من الكلية الحربية في الأستانة عام ١٩٠٦، شغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقية ١٤ مرة من وزارة ٢٣ آذار ١٩٣٠ إلى وزارة ١ آيار ١٩٥٨، كما تولى وزارة الدفاع عام ١٩٢٦فضلاً عن وزراة الخارجية عام ١٩٤١، قاد العراق بالانضمام الى حلف بغداد عام ١٩٥٥، وبعد المنازعات بالحكومة العراقية آنذاك حدث انقلاب عسكري في ١٤ تموز ١٩٥٨ مما حدا بالاطاحه بالحكم الملكي وتحول الى جهموري فضلاً عن اغتيل نوري السعيد بذلك الانقلاب. ينظر: النصيري، عبد الرزاق أحمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٨) ؛ محمد، سعاد رؤوف شير، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، دار الحرية للطباعة والنشر، (بغداد، ١٩٨٨).

[٢٣] السبعاوي، المصدر السابق، ص٢٨-٢٩

[٢٤] توفيق، سعد حقي، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، د.مج، ع٢١، ٢٠١٠، ص١٢١

[٢٥] السبعاوي، المصدر السابق ،ص٢٩-٣٠

[٢٦] الحسيني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتب، (بغداد ١٩٧٨)، ج٣، ص١٥.

[٢٧] توفيق، المصدر السابق، ص١٢.

[٢٨] السبعاوي، المصدر السابق، ص١٤٢.

[٢٩] المصدر نفسه، ص١٨١.

[٣٠] زورلو، فطين رشدي : سياسي تركي، ولد يوم ٢٠ نيسان ١٩١٠ في استانبول، اكمل دراسته الثانوية في غلطة سراي، درس القانون في جامعة جنيف بسويسرا، دخل معترك السياسة عام ١٩٣٢ عندما نضم الى الشؤون الخارجية التركية، وفي عام ١٩٣٨ شغل منصب سفيراً في فرنسا وسويسرا، فاز في الانتخابات عام ١٩٥٤، شغل منصب منصب نائب رئيس الوزراء ١٩٥٤-١٩٥٥، كما تولى وزارة الخارجية خلال المده ١٩٥٧-١٩٦٠، القي القبض عليه في جزيرة إمرالي في ١٦ ايلول ١٩٦١،ونفذ بالاعدام. للمزيد من التفاصيل ينظر: حامد جميل عطية، فطين رشدي زورلو ونشاطه الدبلوماسي في تركيا حنى عام ١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (الجامعة العراقية، ٢٠٢٢).

[٣١] العبيدي، مهدية صالح حسن، العلاقات العراقية التركية ١٩٦٨-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، (جامعة بغداد، ١٩٨٦)، ص٣٧.

[٣٢] السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

[٣٣] المصدر نفسه، ص٢٠٩.

[٣٤]عبد الحسين، المصدر السابق، ص١٨٠

[٣٥] توفيق، سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، د.ط، (عمان، ٢٠٠٣)، ص ٢٨٥

[٣٦] رضوان، وليد، العلاقات العربية – التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية و ppk في العلاقات العربية – التركية (العلاقات السورية – التركية نموذجا)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت،٢٠٠٦)، ص١٩١

[٣٧] تورکت أوزال: سياسي تركي، ولد يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٢٧ في مدينة ملاطية شرق الأناضول، اكمل دراسته في استانبول اذ تخرج مهندساً من جامعتها عام ١٩٥٠، شغل منصب رئيس هيئة التخطيط التركية خلال المده ١٩٦٧-١٩٧١، وفي عام ١٩٧٩ اصبح مستشاراً في حكومة سليمان ديميريل، كما تولى رئاسة الوزراء خلال المده ١٩٨٣-١٩٨٩، وتولى رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٩ حتى وفاته عام ١٩٩٣. ينظر: <https//ar.m.wikipedia.org

[٣٨] رضوان، المصدر السابق، ص٢٠٨ ؛ وللتفاصيل أكثر ينظر: الرئيس تورغت أوزال، يشرح موقف بلده من حرب الخليج، بحث منشور في مجلة الدراسات الفلسطينية، مج٢، ع٥، ١٩٩١، ص١-٢.

[39] صبحي، المصدر السابق، ص٥٠٣

[٤٠] كابلان، المصدر السابق، ص٣٤؛ هاشم، نوار جليل، مشكلة تلوث المياه في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ١٧، ص١٨٤.

[٤١] مخيمر، سامر، الحجازي، خالد، أزمة المياه في المنطقة العربية، دار المعرفة للطباعة والنشر، (الكويت، ١٩٩٦)، ص٦٦.

[٤٢] صبحي، المصدر السابق، ص٥٠٦.

[٤٣] بينما يرى علماء الآثار وجماعات حقوق الانسان ان سدود هذا المشروع تهدد بالقضاء على التراث الحضاري لفئة عرقية معينة من السكان، هم الأكراد الذين يسكنون مناطق اعالي دجلة والفرات منذ آلاف السنين ، وفي تموز عام ٢٠٠٠، عبرت الحكومة البريطانية عن قلقها مما سيؤدي اليه تنفيذ مشروع السدود، خاصة سدي اليسو وسيزري من اعتداء على حقوق الاقليات الكردية في تركيا. وحاولت الجمعيات الاثرية ايقاف مشروع الحكومة التركية لبناء سدود دجلة بكل الوسائل، مما اضطر بعض شركات المقاولة المساهمة في تنفيذ المشروع الى التوقف عن العمل، كما ترددت جهات التمويل في منح القروض والتسهيلات لبناء السدود ، واضطرت الشركة السويدية سكانزا الى الانسحاب من تنفيذ المشروع، وتبعتها الشركة البريطانية بالفوربيتي ثم الشركة الايطالية()، امبريجيلو. وما اثار الجمعيات الأثرية الخاصة، هو أن المسؤولين عن المشروع لم يحصنوا المواقع الأثرية التي ستتعرض للدمار بسبب هذا المشروع، أو نقل ما يمكن نقله منها الى مناطق أخرى. بل انهم حتى الآن لم ينظموا عملية مسح اثري، للتعرف على ما يمكن أن يكون مخيناً من بقايا قديمة رغم انتشار التلال بكثرة في وادي اعالي الفرات ودجلة مما يدل على وجود بقايا مدن قديمة مدفونة منذ آلاف السنين. ومن المواقع المعروفة ديار بكر ذات الاسوار السوداء الواقعة في هذه المناطق، وقلعة حصن كيفا، التي بنيت فوق جبل عال، يطل على نهر دجلة في منطقة يضيق فيها ممر المياه الى حد يسمح بعبوره بسهولة.

وهناك بنى الرومان قلعة لتحمي حدودهم الشرقية مع الفرس، اطلقوا عليها اسم سيفان. ينظر: مخيمر، سامر، حجازي، خالد، المصدر السابق، ص١٩٦.

[٤٤] عثمان، احمد، السدود التركية تهدد بدمار أثار الأكراد في أعالي نهر دجلة ، صحيفة الشرق الأوسط ، ع٨٤٨٩(بيروت، ٢٠٠٢) ص٣٠.

[٤٥] الناصري، خليل ابراهيم، السياسة الخارجية التركية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٥، ص ١٦٤.

[٤٦] صالح، محمد عبد، طريوا، حسين مشتل، السياسية التركية إزاء العراق دراسة في البعد بين قضية كركوك ومشاريع المياه، مركز الدراسات السياسية والقانونية، جامعة النهرين ع١٢، (بغداد، ٢٠٠٧)، ص١٩

[٤٧] صبحي، المصدر السابق، ص٥١١.

[٤٨] المصدر نفسه، ص٥١١

[٤٩] معوض، جلال عبد الله، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ١٩٩٨) ص٢١٣.

[٥٠] صبحي، المصدر السابق، ص

[٥١] معوض، جلال عبدالله، المصدر السابق، ص٢١٣

[٥٢] النعيمي، احمد نوري، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية أنموذج العلاقات العراقية التركية، مركز الدراسات الدولية، ع٣٩ (جامعة بغداد، ٢٠٠٢) ص٩.

[٥٣] مخيمر، سامر، حجازي، خالد، المصدر السابق، ص١٠٢.

[٥٤] محمد، فرح عبد الكريم، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٤) ص٩٤.

[٥٥] نفس المصدر، ص٩٤.

[٥٦] عائب، حبيب، المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، الهيئة المصرية للكتاب، (القاهرة. ٢٠٠٩)، ص٤٨.

[٥٧] محمد، داليا إسماعيل، المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص٤٧.

[٥٨] بن خضراء، معد، إسرائيل وحرب المياه القادمة، دار كنعان للدراسات والنشر، (دمشق، ١٩٩٨)، ص١١٨.

[٥٩] سلامة، رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية (القاهرة، ٢٠٠١) ص١٣٠

[٦٠] محمد، داليا يوسف، المصدر السابق، ص٤٨.

[٦١] محمد، فرح عبدالكريم، المصدر السابق، ص٩٦

[٦٢] هارون، علي، جغرافية الدول الاسلامية، دار الفكر العربي (القاهرة، ٢٠٠٥)ص٤٤٧.

[٦٣] عزيز، حسين وحيد، نجم، رفل حسين، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة ، مجلة كلية التربية الأساسية (جامعة بابل، ٢٠١٥) ص٥٧٩.

[٦٤] عزيز، حسين وحيد، المصدر السابق، ص٥٨٠

[٦٥] ترتول، مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب) في تركيا، ترجمة: الحاور، جميل محمود، وزارة الري، ١٩٩٦، ص ١٧

[٦٦] هاشم، نوار جليل، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع٣٥٩، ٢٠٠٩، ص٣١.

[٦٧] العبيدي، حسون جاسم، اثر المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ع١٦(بغداد، ٢٠٠٩)ص٦٧.

[٦٨] محمود، عبد الملك، حرب بلا رصاص ضوء على ازمة المياه في العراق، مجلة الرائد، ع٣١(بغداد، ٢٠٠٨) ص٢٣.

[٦٩] وحيد، حسين، المصدر السابق، ص٥٨٠.

[٧٠]عزيز، حسين وحيد، المصدر السابق، ص٥٨١.

[٧١] العباسي، ريان ذنون، مشروع جنوب شرق الأناضول وتأثيره في العلاقات العربية – التركية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، (جامعة الموصل،٢٠٠٤)، ص١٣.

[٧٢] اسماعيل، سليمان عبد الله، السياسه المائيه لدول حوضي دجله والفرات وانعكاساتها على القضيه الكرديه ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ع١٣ (السليمانية، ٢٠١٦) ص٧٨.

[٧٣] حسن، عمر كامل، النظام الشرق الوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة الانبار، ٢٠٠٢)، ص١٩٢.

[٧٤] اسماعيل، المصدر السابق، ص٩١.

[٧٥] حسن، المصدر السابق، ص١٩٣.

[٧٦] المصدر نفسه، ص١٩٣-١٩٤.

[٧٧] اسماعيل، المصدر السابق، ص٩١-٩٢.

[٧٨] المصدر نفسه، ص٩٣.

[٧٩] رضوان، المصدر السابق، ص٩٠.

[٨٠] العباسي، المصدر السابق، ص٤٣.

[٨١] غالب عبد الخالق، الموارد المائية ومشاريع الري والتخزين في تركيا، وزارة الري، دراسة غير منشورة، ١٩٨٩، ص٣ .

[٨٢] معوض، تركيا والامن القومي العربي، ٩٤؛

[٨٣] الشمري، احمد جاسم، سياسة تركيا المائية وانعكاسها على دول الجوار، مجلة بابل للدراسات الاستراتيجية، مج١٠، ع٢، د.ت، ص٤٥

[٨٤] مانجو، اندرو، تركيا والعرب بعد حرب الخليج، مركز الدراسات العربية، (لندن، ١٩٩١)، ص٢٢

[٨٥] معوض، خالد، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج "الجوانب السياسية والاقتصادية"، مجلة شؤون عربية، ع٦٩، ١٩٩٢، ص١٣٤.

[٨٦] نجم، رفل حسين، وآخرون، السياسة المائية التركية في حوض دجلة، مجلة كلية التربية الاساسية، مج١١، ع٢٢، (جامعة بابل، ٢٠١٥)، ص١٧٩

[٨٧] المبارك، محمد جواد علي، تركيا ومشاريع المياه الشرق اوسطية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، د. مج، ع١١(جامعة بغداد،١٩٩٧) ص٣٣.

[٨٨] المصدر نفسه ،٣٤

[٨٩] شهاب الدين، فتحي، المياه والحرب القادمة في الشرق الأوسط(طنطا، ١٩٩٨) ص٤٥.

[٩٠] الشمري، المصدر السابق، ص٤٧.

[٩١] المصدر نفسه، ص٤٨؛ ص٦٦

(٩٢) المصدر نفسه، ص٤٨-٤٩.

(٩٣) نجم، رفل حسين، وآخرون، المصدر السابق، ص١٨٠.

(94) سليمان ديميريل: سياسي تركي، ولد يوم١ تشرين الثاني ١٩٢٤ في أتابك بمحافظة اسبارطة، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، تخرج من جامعة اسطنبول عام ١٩٤٩ من قسم الهندسة الهيدروليكية، دخل معترك السياسة عام ١٩٦٥ عندما شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء بحكومة سعاد خيري اوركوبلي، وخلال عامي ١٩٦٩-١٩٧٠ شكل ديميرل حكومتة الثانية للمزيد من التفاصيل ينظر: العباسي، ريان ذنون، سليمان ديميرل ودوره في تنمية مشاريع المياة التركية، مجلة التربية والتعليم، مج١٧، ع١، ٢٠١٠، ص٣١٣-٣١٧.

(٩٥) المبارك، محمد جواد علي، تركيا ومشاريع المياه الشرق أوسطية، مركز الدراسات الدولية ، العدد ١٥ ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧، ص٣٣

(٩٦) الشمري، احمد جاسم ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الدول الجوار الأقليمي العربي، (سورية-العراق)، مجلة بابل للدراسات الانسانية، مركز بابل للدراسات التاريخية والحضارية، مج١٠، ع٢، ٢٠٢٠، ص٤٨

(٩٧) نفال، احمد بدر، الابعاد الجيو سياسية المشكلة مياه حوض نهر الفرات واثرها على العلاقات التركية السورية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم السياسية، (جامعة الازهر، ٢٠١٢)، ص٣٤-٣٥.

(٩٨) معاهدة لوزان: هي اتفاق سلام تم توقيعه في مدينة لوزان السويسرية في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٣، بين الحلفاء والدولة العثمانية، وتم بموجبها اقتسام أملاك الدولة العثمانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: باروت، محمد جمال، من اتفاقية سايكس بيكو الى معاهدة لوزان، مجلة اسطور للدراسات التاريخية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مج٦، ع٦، ٢٠١٧، ص٢٣١-٢٣٤.

(٩٩) داود، ابتهال محمد رضا، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية، ع٦٩، د.ت، ص٨٧.

(١٠٠) ماضي، احمد عبد الله، صالح، وناهض محمد، مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات دراسة في القانون الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، مج١٤، ع١٣، ٢٠١٤، ص٢٤.

(١٠١) طفاح، حبيب راضي واخرون، المشاريع المائية الزراعية في أعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الامن المائي للعراق، دار الحرية للطباعة والنشر، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص١٠.

(١٠٢) فقد حالت الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ دون الوقوع حرب المياه من البلدين. ينظر: محمد، عبد الله حسون، مشكلة المياه بين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية السياسية الناجمة عنها ، مجلة الفتح، جامعة ديالى، مج١١، ع٣٨، ٢٠٠٩، ص١٢

(١٠٣) الماضي، صالح، المصدر السابق، ص٥٠

(١٠٤) طفاح، المصدر السابق، ص١١-١٢

(١٠٥) الشمري، المصدر السابق، ص٥٠.

(١٠٦) داود، المصدر السابق، ص٨٨-٨٩.

(١٠٧) الماضي، وصالح، المصدر السابق، ص٣٥.

(٠٨) جبار، رياض عبد المحسن، حقوق العراق في حوض الصرف الدولي الشهري دجلة والفرات، مجلة المعهد العراقي، ع٢، ٢٠٢١، ص٤٤٤.

(٠٩) نجدر بالأشارة هنا بأن مجموع مساحة الاراضي الزراعة المروية في حوض الفرات بلغ ٢٣٨٥٤٥٧ هكتار مع انتاج ٨٧٤ و ٢٤ مليون ميكا واط . ينظر : اسماعيل، سليمان عبد الله، السياسة المائية في دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز الدراسات الأنسانية، مج٣، ع٤، ٢٠٠٤، ص٨٩ ؛ العباسي، ريان ذنون، مشروع جنوب شرق الاناضول وتأثيره علي العلاقات العربية التركية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص٤٣.

(١١٠) محمد سعيد الصحاف: سياسي عراقي، ولد يوم ٣٠ تموز ١٩٤٠ في الحلة، اكمل دراسته فيها، شغل منصب سفيراً لدى العراق في الهند والسويد وإيطاليا، عمل في مجال الأعلام خلال المدة ١٩٦٨-١٩٧٤، تولى وزارة الخارجية خلال المدة ١٩٩٢-٢٠٠١. للمزيد من التفاصيل ينظر: ويكيبيديا الحرة، <https://ar.m.wikipedia.org.

(١١) الأسودي، احمد حسين طه، مشكلة المياه الدولية المشتركة تركيا سوريا العراق ، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج١٥، ع٥، ٢٠٠٨، ص٥٥١.

(١٢) اياد علاوي : سياسي عراقي، ولد يوم ٣١ آيار ١٩٤٥ في بغداد، تخرج الطب من جامعة بغداد عام ١٩٧٠، شارك في انقلاب شباط ١٩٦٣، شغل منصب الوزاره العراقية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وشغل منصب رئاسة الجمهورية ٢٠١٤-٢٠١٥. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، مكتبة مؤمن قريش (بيروت، ٢٠١٣) ص١٠٧-١٠٨

قائمة المصادر

الرسائل والاطاريح:

١-خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية التركية ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٥

٢-محمود عبد الرحمن خلف الزيدي، سياسة تركيا الخارجية مع الدول الجوار العربي ، (سوريا والعراق) ١٩٨٠-١٩٩٣ ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٢

٣-عمر كامل حسن ،النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التربيه ، جامعة الانبار، ٢٠٠٢

٤-مهدية صالح حسن العبيدي، العلاقات العراقية التركية ١٩٦٨-١٩٨٠،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٩

٥-نفال احمد بدر ، الابعاد الجيو سياسية المشكلة مياه حوض نهر الفرات واثرها على العلاقات التركية السورية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الازهر،

الكتب العربية والمعربة"

٦-ابتهال محمد رضا داود ، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية ، مجلة دراسات دولية ، العدد التاسع والستون

٧-احمد جاسم الشمري ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الدول الجوار / مجلة بابل للدراسات م١٠ ، العدد ٢، ٢٠٢٠

٨-احمد جاسم، سياسة تركيا المائية وانعكاسها على دول الجوار ، مجلة بابل للدراسات ،٢٠٢٠، المجلد ١٠ ،العدد ٢

٩-احمد حسين طه الاسودي ، مشكلة المياه الدولية المشتركة تركيا سوريا العراق ، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية ، م١٥ ، العدد ٥ ، حزيران.
١٠-أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر للجي وطارق عبد الجليل،٢ بيروت، ٢٠١١. .
١١-احمد عبد الله ماضي، وناهض محمد صالح ، مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات دراسة في القانون الدولي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ،م٤، السنة ٢٠١٤ ، العدد ١٣
١٢-احمد عثمان ، السدود التركية تهدد بدمار أثار الأكراد في أعالي نهر دجلة ، صحيفة الشرق الأوسط بيروت، العدد ٨٤٨٩ شباط ٢٠٠٢
١٣-احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية أنموذج العلاقات العراقية التركية، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد ٢٠٠٢٠٣٩
١٤-اندرو مانجو، "تركيا والعرب بعد حرب الخليج"، مجلة الباحث العربي، العدد ٢٧ ،مركز الدراسات العربية، لندن، ١٩٩١
١٥-اياد علاوي ، شبوط ، السياسة الخارجية التركية ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط العراق انموذجا
١٦-حبيب راضي طفاح واخرون ، الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية الزراعية في أعالي حوض نهر دجلة وتاثيرها في الامن المائي للعراق بغداد :٢٠٠٠ .
١٧-حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ، ٢٠٠٩
١٨-حسون جاسم العبيدي، اثر المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين بغداد العدد ١٦، ٢٠٠٩
١٩-حسين وحيد عزيز ، رفل حسين نجم ، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، ٢٠١٥
٢٠-داليا إسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية(القاهرة، ٢٠٠٦)
٢١-سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل عالم المعرفة عدد ٢٠٩ ،الكويت : الكويت ١٩٦٠
٢٢-سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين عمان ، ٢٠٠٣
٢٣-معد بن خضراء إسرائيل وحرب المياه القادمة ، دمشق ، دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٨.
البحوث المنشورة:
٢٤-ضحى يوسف، نمذجة تلوث المياه، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية المجلد ٣١، العدد١، ٢٠٠٩.
٢٥-رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، الإسكندرية، منشأة المعارف
٢٦-روبت كابلان ، انتقام الجغرافية ، ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة وايهاب عبد الرحيم علي، الكويت، ٢٠١٥
٢٧-رياض عبد المحسن جبار ، حقوق العراق في حوض الصرف الدولي الشهري دجلة والفرات، مجلة المعهد ، العدد ا والسنة ٢٠٢١
٢٨-سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ١،٢١ ٤ تموز – كانون الاول ٢٠١٠

٢٩-سليمان عبد الله اسماعيل السياسه المائيه لدول حوضي دجله والفرات وانعكاساتها على القضيه الكرديه ، مركز كردستان للدراسات ، السليمانيه
٣٠-صبحي فاروق صبحي ، سياسة تركيا المانية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،
٣١-عبد الجليل ضاري عطا الله، دراسة عن التلوث البيئي في محافظة واسط، مجلة اداب الفراهيدي العدد١٥، حزيران ٢٠٠٣.
٣٢-عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ، بغداد، ١٩٨٧.
٣٣-عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية، ج٣،بغداد،دار الكتب، ١٩٧٨
٣٤-عبد الزهرة شلش العنابي توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد، ٢٠٠٠
٣٥-عبد الله حسون محمد ، مشكلة المياه بين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية السياسية الناجمة عنها ، مجلة الفتح ، جامعة ديالى العدد ٣٨ ، شباط ٢٠٠٩ ، ص١٢
٣٦-عبد الملك محمود حرب بلا رصاص ضوء على ازمة المياه في العراق مجلة الرائد، العدد (٣١)، ٢٠٠٨
٣٧-علي هارون، جغرافية الدول الاسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥
٣٨-عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، جامعة الموصل، ١٩٨٦
٣٩-غالب عبد الخالق ، الموارد المائية ومشاريع الري والتخزين في تركيا ، وزارة الري ، دراسة غير منشورة ١٩٨٩
٤٠-غالب عبد الخالق، الموارد المائية ومشاريع الري والتخزين في تركيا، وزارة الري، دراسة غير منشورة، ١٩٨٩
٤١-فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية-التركية، بغداد، ط٢،١٩٧٦
٤٢-فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة في الشرق الأوسط، دار ٩٦ البشير للثقافة والعلوم، طنطا، ١٩٩٨
٤٣-فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٤ .
٤٤-محمد الهامي ، تركيا جذور الصراعات الداخلية ، المعهد المصري للصراعات، ٢٠١٧ ، ص٢٢.
٤٥- محمد جواد علي المبارك ، تركيا ومشاريع المياه الشرق أوسطية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ١٥ ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧
٤٦-محمد جواد علي المبارك، "تركيا ومشاريع المياه الشرق اوسطية"، نشرة مركز الدراسات الدولية، العدد ١٥ ٩٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧.
٤٧-محمد عبد صالح و م. م حسين مشتت طريو، السياسية التركية إزاء العراق دراسة في البعد بين قضية كركوك ومشاريع المياه ، نشرة شؤون عراقية ، مركز الدراسات السياسية والقانونية، جامعة النهرين العدد (١٢) حزيران ٢٠٠٧
٤٨-نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٩، بيروت، ٢٠٠٩،
٤٩-نوار جليل هاشم، مشكلة تلوث المياه في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ١٧.
٥٠-وليد رضوان العلاقات العربية – التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية و ppk في العلاقات العربية – التركية: العلاقات السورية التركية نموذجا، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦

٥١-ياسر عبد الحسين ،السياسة الخارجية في عهد أحمد داوود اوغلو: دراسة في مستقبل العلاقات العراقية – التركية، مجلة ابحاث استراتيجية، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد الخامس، ٢٠١٣
الموسوعات:
٥٢-حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، ٢٠١٣.
٥٣-ويكيبيديا الحرة، <https://ar.m.wikipedia.org>

List of Sources

Theses and Dissertations:

-١Khalil Ibrahim Al-Nasiri, *Turkish Foreign Policy*, unpublished doctoral dissertation, University of Baghdad, College of Political Science, 1995.

-٢Mahmoud Abdul Rahman Khalaf Al-Zaidi, *Turkey's Foreign Policy toward Arab Neighboring States (Syria and Iraq) 1980–1993*, master's thesis, Al-Mustansiriya University, 2002.

-٣Omar Kamil Hassan, *The Middle Eastern System and Its Impact on Arab Water Security*, unpublished master's thesis, College of Education, University of Anbar, 2002.

-٤Mahdiya Saleh Hassan Al-Obeidi, *Iraqi-Turkish Relations 1968–1980*, unpublished master's thesis, University of Baghdad, College of Law and Political Science, 1989.

-٥Nafal Ahmed Badr, *Geopolitical Dimensions of the Euphrates River Basin Water Issue and Its Impact on Turkish-Syrian Relations*, unpublished master's thesis, College of Arts and Political Science, Al-Azhar University.

Arabic and Translated Books:

-٦Ibtihal Muhammad Reda Daoud, "The Water Problem in Iraq in Light of Turkish Water Projects," *International Studies Journal*, Issue 69.

-٧Ahmed Jassim Al-Shammari, "Turkey's Water Policy and Its Repercussions on Neighboring States," *Babylon Journal of Studies*, Vol. 10, Issue 2, 2020.

-٨Ahmed Jassim, "Turkey's Water Policy and Its Repercussions on Neighboring States," *Babylon Journal of Studies*, 2020, Vol. 10, Issue 2.

-٩Ahmed Hussein Taha Al-Aswadi, "The Issue of Shared International Waters: Turkey, Syria, and Iraq," *Tikrit Journal for Humanities*, Vol. 15, Issue 5, June.

-١٠Ahmet Davutoğlu, *Strategic Depth: Position...* Turkey and Its Role in the International Arena, translated by Mohammed Jaber Liji and Tariq Abdul-Jalil, Beirut, 2011.

-١١Ahmed Abdullah Madi and Nahedh Mohammed Saleh, "The Problem of Sharing Euphrates River Waters: A Study in International Law," *Tikrit University Journal for Legal and Political Sciences*, Vol. 4, Issue 13, 2014.

-١٢Ahmed Othman, "Turkish Dams Threaten to Destroy Kurdish Antiquities in the Upper Tigris River," *Asharq Al-Awsat* Newspaper (Beirut), Issue 8489, February 2002.

-١٣Ahmed Nouri Al-Nuaimi, "The Decision-Making Process in Turkish Foreign Policy: The Model of Iraqi-Turkish Relations," *Strategic Studies*, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 2002039.

-١٤Andrew Mango, "Turkey and the Arabs After the Gulf War," *Al-Bahith Al-Arabi* Magazine, Issue 27, Center for Arab Studies, London, 1991.

-١٥Iyad Allawi, *Turkish Foreign Policy: Turkish Foreign Policy Towards the Middle East – Iraq as a Case Study.*

-١٦Habib Radi Tafah et al., *The Geopolitics of Agricultural Water Projects in the Upper Tigris River Basin and Their Impact on Iraq's Water Security*, Baghdad, 2000.

-١٧Habib Ayeb, *Water in the Middle East: The Geopolitics of Resources and Conflicts*, Cairo, General Egyptian Book Organization, 2009.

-١٨Hassoun Jassim Al-Obeidi, "The Impact of Water on Iraqi-Turkish Relations," *Political Issues Journal*, College of Political Science, Al-Nahrain University (Baghdad), Issue 16, 2009.

-١٩Hussein Wahid Aziz and Rafal Hussein Najm, "Turkish Water Policy in the Tigris River Basin," *Journal of the College of Basic Education*, University of Babylon. 2015
-٢٠Dalia Ismail Mohamed, *Water and International Relations: A Study on the Impact of the Water Crisis on the Nature and Pattern of Arab-Turkish Relations* (Cairo, 2006.(
-٢١Samer Mukhaimer and Khaled Hijazi, *The Water Crisis in the Arab Region: Facts and Alternatives*, *Alam al-Ma'rifa* [World of Knowledge] Series, Issue 209 (Kuwait, 1960.(
-٢٢Saad Haqi Tawfiq, *Arab International Relations at the Dawn of the Twenty-First Century* (Amman, 2003.(
-٢٣Ma'ad bin Khadra, *Israel and the Coming Water War* (Damascus: Dar Canaan for Studies and Publishing, 1998.(
Published Research:
-٢٤Duha Youssef, "Water Pollution Modeling," *Tishreen University Journal for Scientific Research and Studies*, Engineering Sciences Series, Vol. 31, No. 1 (2009.(
-٢٥Ramzi Salama, *The Water Problem in the Arab World and the Prospects for Conflict and Settlement* (Alexandria: Munsha'at al-Ma'arif.(
-٢٦Robert Kaplan, *The Revenge of Geography: What the Map Tells Us About Coming Conflicts and the Battle Against Fate*, translated by Ihab Abdel-Rahim Ali (Kuwait, 2015.(
-٢٧Riad Abdul-Muhsin Jabbar, "Iraq's Rights in the Tigris and Euphrates International Drainage Basin," *Al-Ma'had Journal*, Issue 1 (2021.(
-٢٨Saad Haqi Tawfiq, "Iraq and the Policy of Good Neighborliness Towards Turkey and Iran," *Journal of Political Science*, University of Baghdad, College of Political Science, Issue 1 (July–December 2010.(
-٢٩Sulaiman Abdullah Ismail, "The Water Policy of the Tigris and Euphrates Basin States and Its Implications for..." The Kurdish Issue, Kurdistan Center for Studies, Sulaymaniyah
-٣٠Subhi Farouq Subhi, Turkish-German Policy towards Iraq and Its Impact on the Development of Bilateral Relations, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences ،
-٣١Abdul-Jalil Dhari Atallah, *A Study on Environmental Pollution in Wasit Governorate*, Al-Farahidi Arts Journal, Issue 15, June 2003.
-٣٢Abdul-Razzaq Ahmed Al-Nusairi, *Nuri al-Said and His Role in Iraqi Politics up to 1932*, Baghdad, 1987.
-٣٣Abdul-Razzaq Al-Hasani, *History of Iraqi Ministries*, Vol. 3, Baghdad, Dar Al-Kutub, 1978.
-٣٤Abdul-Zahra Shalash Al-Anabi, *Turkey's Orientations Toward the Arab Gulf States: A Study in Political Geography*, Baghdad, 2000.
-٣٥Abdullah Hassoun Muhammad, *The Water Issue Between Iraq and Neighboring Countries and the Resulting Economic and Political Impacts*, Al-Fath Journal, University of Diyala, Issue 38, February 2009, p. 12.
-٣٦Abdul-Malik Mahmoud, *A War Without Bullets: Shedding Light on the Water Crisis in Iraq*, Al-Ra'id Magazine, Issue 31, 2008.
-٣٧Ali Haroun, *Geography of Islamic Countries*, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2005.
-٣٨Awni Abdul-Rahman Al-Sabawi, *Iraqi-Turkish Relations 1932–1958*, University of Mosul, 1986.
-٣٩Ghalib Abdul-Khaliq, *Water Resources and Irrigation and Storage Projects in Turkey*, Ministry of Irrigation, unpublished study, 1989.
-٤٠Ghalib Abdul-Khaliq, *Water Resources and Irrigation and Storage Projects in Turkey*, Ministry of Irrigation, unpublished study, 1989.
-٤١Fadhil Hussein, *The Mosul Question: A Study in Iraqi-British-Turkish Diplomacy*, Baghdad, 2nd ed., 1976.

-٤٢Fathi Shehab El-Din, *Water and the Coming War in the Middle East*, Dar Al-Bashir for Culture. ...and Sciences, Tanta, 1998.
-٤٣Farah Abdul Karim Muhammad, *The Water Dispute Between Iraq and Turkey*, Master's Thesis, College of Political Science, Middle East University, 2014.
-٤٤Muhammad Al-Ilhami, *Turkey: Roots of Internal Conflicts*, The Egyptian Institute for Conflict Studies, 2017, p. 22.
-٤٥Muhammad Jawad Ali Al-Mubarak, *Turkey and Middle Eastern Water Projects*, Center for International Studies, Issue 15, University of Baghdad, 1997.
-٤٦Muhammad Jawad Ali Al-Mubarak, "Turkey and Middle Eastern Water Projects," *Bulletin of the Center for International Studies*, Issue 15, College of Political Science, University of Baghdad, 1997.
-٤٧Muhammad Abd Salih and... Hussein Mushattat Tariw, "Turkish Policy Toward Iraq: A Study of the Dimension Linking the Kirkuk Issue and Water Projects," *Iraqi Affairs Bulletin*, Center for Political and Legal Studies, Al-Nahrain University, Issue 12, June 2007.
-٤٨Nawar Jalil Hashim, "Scenarios of Conflict and Cooperation over Water between Iraq and Turkey Following the Construction of the Turkish Ilisu Dam on the Tigris River," *Al-Mustaqbal Al-Arabi* (The Arab Future) Journal, Issue 359, Beirut, 2009.
-٤٩Nawar Jalil Hashim, "The Problem of Water Pollution in Iraq and Future Prospects," *Arab World Studies and Research* Journal, Issue 17.
-٥٠Walid Radwan, *Arab-Turkish Relations: The Role of Jews, International and Regional Alliances, and the PKK in Arab-Turkish Relations—Syrian-Turkish Relations as a Case Study*, Beirut, Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing, 2006.
-٥١Yasser Abdul Hussein, "Foreign Policy During the Era of Ahmet Davutoğlu: A Study on the Future of Iraqi-Turkish Relations," *Strategic Research* Journal, Baghdad, Biladi Center for Strategic Studies and Research, Issue 5, 2013.
Encyclopedias:
-٥٢Hassan Latif Al-Zubaidi, *Encyclopedia of Iraqi Politics*, Mu'min Quraish Library, Beirut, 2013.
-٥٣Wikipedia (The Free Encyclopedia), <https://ar.m.wikipedia.org<